

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٧٨**

الأربعاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد نيبينزيا/السيد كوزمين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة شولغين نيوني
	الصين	السيد لي يونغ شنغ
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسون
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

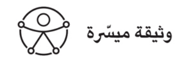
رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/347)

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/471)

1817273 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/347)

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/471)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: القاضي تيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/347، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين موجهة إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/2018/471، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ من رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أمثل أمام مجلس الأمن مرة أخرى لتقديم إحاطة إعلامية عن التقدم المحرز في عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين خلال فترة الستة أشهر الماضية. من دواعي سروري العميق أن أقوم بذلك في ظل رئاسة الاتحاد الروسي.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لأعضاء الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس والمعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على ما يولونه من اهتمام كبير وجهود مكرسة للآلية، لا سيما في سياق الاستعراض الأخير للتقدم الذي أحرزته الآلية في إنجاز ولايتها. وأعرب عن امتناني لأعضاء الفريق العامل على دعمهم المستمر. وأود أن أعرب عن امتناني لوفد بيرو على قيادته البارعة للفريق.

واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم المساعدة الحيوية إلى الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، ولمساعد الأمين العام للشؤون القانونية، السيد ستيفن ماتياس، وزملائهم على إسهاماتهم الهامة في عملنا.

شهدت الآلية عددا من التغييرات الرئيسية منذ أن تكلمت أمام المجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.8120) عند الأغلاق التاريخي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نهاية عام ٢٠١٧، وللمرة الأولى منذ

إنشائها، بدأت الآلية تعمل بصورة مستقلة من دون دعم المحكمتين السلف على كامل نطاق المهام المتبقية المسندة إليها. وللمرة الأولى أيضا، تولت الآلية المسؤولية الكاملة عن مجموعة واسعة من الخدمات الإدارية الضرورية في اضطلاعها بولايتها. كذلك واصلت الاضطلاع بإعادة المحاكمة، والقيام بطائفة واسعة من الإجراءات الأخرى، سواء داخل قاعة المحكمة أو خارجها، خلال فترة تصاعد الأعمال القضائية.

من الملفت للنظر بشكل كبير أن الآلية قامت بكل ذلك، بينما كانت تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل وغير متوقعة تتعلق بالقيود المفروضة على الموارد نتيجة للتنفيذ السريع في تخفيض النفقات، واتخاذ تدابير لتخفيض نشر الموظفين، وتدهور الروح المعنوية لدى الموظفين.

لذلك كانت الفترة المشمولة بالتقرير عصيبة بالنسبة للآلية في جوانب عديدة. ومع ذلك شهدت تلك الفترة أيضا إظهار الآلية وموظفيها الرائعين للمرونة والإبداع، بما في ذلك التصدي للمخاطر التشغيلية الجديدة بقدر من سعة الحيلة والإبداع ومواصلة السعي بسبل جديدة لتعزيز سلوك ولاية الآلية. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن امتناني الخاص لرئيس قلم الآلية، السيد أولوفيمي إلياس، وفريقه على المثابرة في التعامل مع الحالة غير المسبوقة لميزانية الآلية وأثارها العديدة بالنسبة للمؤسسة.

أود أن أنوه بزملائي القضاة على ما قاموا به من عمل أفضى إلى تطور هام آخر، ألا وهو اعتماد تنقيح مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة الآلية في نيسان/أبريل التي أدخلت إجراءات جديدة تجعل القضاة أنفسهم مساءلين عن الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في القانون. إن ذلك تقدم مهم يظهر مرة أخرى التزام الآلية باتباع أفضل الممارسات، وبأنها نموذج للمساءلة في جميع المجالات. هذا ما هو إلا مثال واحد على المنجزات الكبيرة المهمة التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لذلك سأكون موجزا في ملاحظاتي المتبقية ولن أتطرق إلا للقليل من المسائل التي نوقشت بقدر أكبر من التفصيل في تقريري الخطي المقدم إلى المجلس في ١٧ أيار/(S/2018/471، المرفق).

وواصلت الآلية اتخاذ خطوات واسعة هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في السلوك وفي عملية الانتهاء من أعمالها القضائية. في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، انعقدت جلسة الاستئناف في دعوى المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وتم النطق بالحكم في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل انعقدت جلسة الاستئناف في دعوى المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، أي قبل التوقعات التي طرحت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. والهدف من ذلك هو استكمال القضية في كانون الأول/ديسمبر، أي في وقت أبكر بكثير مما تم التنبؤ به سابقا.

وفي الوقت نفسه، العمل جارٍ على إعادة المحاكمة في دعوى المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، مع عرض الادعاء العام للدعوى القائمة حاليا. وتجري حاليا إجراءات الاستئناف في دعوى المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، حيث قدم كل من الادعاء العام والسيد ملاديتش، إخطارات بالاستئناف، والإحاطات الإعلامية جارية حاليا. كذلك فإن إجراءات مراجعة الحكم في دعوى المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري، مستمرة بعد انسحاب محاميه واستبداله بمحام آخر. ومن المتوقع الآن عقد جلسة استماع بشأن تلك القضية في النصف الثاني من هذه السنة، وكانت تلك الجلسة مقررة أصلا في شباط/فبراير.

توجد طائفة من المسائل القضائية الإضافية المخصصة المعلقة معروضة على الآلية للنظر فيها. وتشمل تلك المسائل كل شيء من الالتماسات المتعلقة بازدراء المحكمة إلى طلبات تغيير تدابير الحماية الممنوحة للشهود الضعفاء.

وعلى النحو المبين في تقريري الخطي، من المتوقع أن يستمر تقديم هذه الطلبات القضائية المخصصة إلى لآلية لبعض الوقت في المستقبل.

ويجري إحراز تقدم جيد على عدد من الجبهات الأخرى كذلك. ففيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، على سبيل المثال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير نقلت الآلية ثمانية أشخاص مدانين من مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا إلى دول الإنفاذ، بمن في ذلك أربعة أشخاص إلى السنغال وأربعة إلى بنن. وتواصل الآلية جهودها الرامية إلى معالجة احتياجات الإنفاذ للأشخاص المدانين الباقين في كلا الفرعين. وهدفنا، رهنا بتعاون الدول، هو إتمام نقل جميع الأشخاص المدانين في نهاية المطاف والمحتجزين حاليا في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة سواء في أروشا أو في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي، قبل نهاية هذا العام. وإذا تحقق هذا، فإنه سيمثل خطوة كبيرة إلى الأمام نحو إنجاز ولايتنا في هذا المجال. وتعرب الآلية عن تقديرها للدول الأعضاء التي تقوم في الوقت الراهن بإنفاذ الأحكام أو تنظر في القيام بذلك، على دعمها الحيوي.

وقد تحققت إنجازات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال إدارة المحفوظات كذلك، حيث تم تسليم الشريحة الكبيرة والنهائية من السجلات المادية والرقمية من المحكمة إلى الآلية، ونقل السجلات المادية للمحكمة الجنائية الدولية في رواندا إلى مرفق المحفوظات المُنشأ خصيصا في أروشا. وواصلت الآلية جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز إمكانية الوصول إلى السجلات التي بحوزتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك عن طريق التوسع في إتاحة السجلات القضائية على قواعد بيانات عامة يمكن البحث فيها، وتقديم الدعم التقني والمشورة للمشاريع الخارجية الهامة، مثل مركز معلومات سراييفو بشأن المحكمة الجنائية الدولية، الذي افتُتح قبل أيام.

ورهنا بالقيود المفروضة على الموارد، تتطلع الآلية إلى توفير الدعم للمبادرات الرامية إلى زيادة تطوير مراكز المعلومات والتوثيق تلك في يوغوسلافيا السابقة في الأشهر المقبلة، تماشيا مع توجيهات مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، ومواصلة استكشاف السبل التي يمكن بها تعزيز تعاون الآلية مع حكومة رواندا، بما يتفق مع القرار ٢٢٥٦ (٢٠١٥). وفي غضون ذلك، تواصل الآلية تنفيذ المهام المتبقية الرئيسية الأخرى المنوطة بها، من تقديم المساعدة لدعم جهود المساءلة في الولايات القضائية الوطنية إلى الرصد المستمر للقضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية وتقديم الخدمات الأساسية لحماية الشهود. وإذ تقوم الآلية بكل هذا، فهي تسعى للتقيد بأعلى المعايير، والبحث عن أوجه كفاءة أكبر، من خلال نشر الابتكار والإبداع في كل مفصل من مفاصل العمل.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على تقدير الآلية لعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي أنجز، بالإضافة إلى تدقيقاته المنتظمة لجوانب محددة من عمليات الآلية، تقييما أوسع نطاقا لتنفيذ الآلية لولايتها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ونرحب بجميع تأكيدات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على إنجازات الآلية في كل منحى من ضمان الاستعداد للمحاكمة إلى زيادة الفعالية من حيث التكلفة وتبسيط تسلسل سير العمل في المجالات الرئيسية. ولكننا أيضا ممتنون بنفس القدر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على للتعقيبات والتوصيات بشأن السبل التي يمكن للآلية تحسين أساليبها وعملها، مثل تعزيز التنسيق بين الفرعين من أجل تعزيز نهج المؤسسة الواحدة الذي تتبعه الآلية، وإعادة هيكلة توفير الخدمات الإدارية من أجل تحسين تلبية احتياجات الفرعين، ونشر أدوات الموارد البشرية للتحذير بشأن تكافؤ الجنسين.

وإذا أريد النجاح للعدالة الدولية والكفاح من أجل إنشاء ثقافة عالمية للمساءلة على المدى الطويل، فلن يكون ذلك ممكنا إلا إذا بقينا منفتحين على هذا التحسين والابتكار والإبداع في حل المشاكل، سواء كان ذلك يعني زملائي وأنا في الآلية، على النحو الذي اقترحته المناقشة المفتوحة القيّمة التي أجريت مؤخرا في هذه القاعة تحت الرئاسة البولندية (انظر S/PV.8264)، أو

أعضاء المجلس أنفسهم. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا واصلنا العمل معا وحافظنا على تركيز صائب على المبادئ الأساسية التي لا تستند إليها مؤسسة الآلية فحسب، بل عمل الأمم المتحدة بصورة أعم، من أجل هذا الالتزام المستمر والدعم الثابت الذي يواصل أعضاء مجلس الأمن تقديمه للآلية، والجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى ضمان مبدأ المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر الرئيس ميرون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبة مجلس الأمن بشأن أنشطة مكتب المدعي العام. يوفر تقريري الخطي تفاصيل عن الأنشطة والنتائج. خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بأولوياتنا الثلاث المعتادة (S/2018/471، المرفق الثاني).

فيما يتعلق بالفرع في لاهاي، عملنا على وجه السرعة لإنجاز أنشطتنا القضائية الأخيرة، حيث لم يبق الآن سوى ثلاث قضايا. وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الجهود الرامية إلى تحديد أماكن الهاربين الثمانية المدانين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإلقاء القبض عليهم. وفي كلا الفرعين، واصلنا تقديم الدعم الكامل إلى السلطات الوطنية فيما يتعلق بمحاكمة الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة.

وفي إطار استعراض عمل الآلية، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما لعمل مكتبي وأساليبه. وخلص المكتب إلى أن مكتبي يعمل بعدد صغير من الموظفين وموارد محدودة وفقا للولاية الصادرة عن مجلس الأمن. وأشار إلى أننا كنا فعالين في التخطيط وإعادة الهيكلة وتحسين أساليبنا التشغيلية. كما حدد عددا من أوجه الكفاءة من حيث التكلفة التي نجحنا في تنفيذها، بما في ذلك سياسة المكتب الواحد. وفي الوقت نفسه، حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية زيادة عبء العمل وتقليص الحجم التنظيمي بوصفهما عاملين أثرا على الروح المعنوية للموظفين، ولا سيما في فرع لاهاي.

وسيعمل مكتبي على معالجة تلك المسألة.

وتشكل عملية الاستعراض التي أنشأها المجلس ممارسة هامة. كما يشعر مكتبي بغاية الامتنان لجميع المشاركين على وقتهم واهتمامهم ومشاركتهم البناءة. ويتمثل هدفنا المشترك في تنفذ ولايتنا من خلال الإدارة الناجعة والفعالة. وبوصف مكتبي مؤسسة مؤقتة، فإنه باستمرار يضع توقعات من أجل إنجاز مهامنا. وإذ نتطلع إلى المستقبل، أود أن أبين بإيجاز التطورات المتوقعة للأعوام القليلة المقبلة.

ففي فرع لاهاي، سنواصل وضع اللمسات الأخيرة على أنشطتنا القضائية. وسيقوم مكتبي بالتخفيض التدريجي لموظفينا ومواردنا نظرا لأن هذه القضايا قد أُنجزت. وبإصدار حكم الاستئناف في قضية شيشيلي قبل شهرين، والانتهاء المقرر من قضية استئناف كارادزيتش قبل نهاية العام، لن تكون هناك سوى قضيتين متبقيتين. وأبلغ الرئيس بأن من المتوقع إنجاز محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش واستئناف ملاديتش بنهاية عام ٢٠٢٠. وذلك حينئذ لن يبقي سوى دعاوى الاستئناف، إن وجدت، في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش.

وبناء على ذلك، سنركز بشكل متزايد في لاهاي على مهامنا المستمرة المتبقية، وأهمها سيكون الاستجابة لطلبات المساعدة من الهيئات القضائية الوطنية فيما يتعلق بجمعنا للأدلة الواسعة النطاق إلى حد كبير. وعلى النحو المبين في تقريرنا الاستعراضي، نتوقع أن يزداد بشكل إضافي عدد طلبات المساعدة وتعقيدها في الأعوام القليلة المقبلة. وفعلا وضعت بلدان يوغوسلافيا السابقة استراتيجيات وطنية لجرائم الحرب بغية تكثيف الملاحقات

القضائية، وطلبت منا تقديم الدعم. ونتوقع أيضا أن تمضي المزيد من القضايا قدما حالما تم التغلب على التحديات الماثلة في التعاون القضائي الإقليمي. وسيكون مكتبي بحاجة إلى عدد واف من الموظفين والموارد لمعالجة عبء العمل هذا.

وفي وقت تتقلص الأنشطة القضائية في لاهاي، فإن مكتبي يتوقع حدوث زيادة في الأنشطة القضائية في فرع أروشا. وفي الواقع، فإن تلك العملية بدأت بالفعل. ويستند ذلك التوقع إلى عوامل رئيسية ثلاثة.

أولا، وكما حددنا في تقريرنا المرحلي، فإن كانت هناك في فرع أروشا زيادة في الاستعراض والمقاضاة ذات الصلة التي بدأها الدفاع. ونتوقع أن يظل هناك عبء عمل في ذلك الصدد أكبر مما كان خلال السنوات الأربع الأولى من عمليات آلية تصريف الأعمال المتبقية.

ثانيا، وكما أبلغت المجلس سابقا، فإن مكتبي يزيد بقدر كبير جهودنا لتحديد أماكن واعتقال الفارين الثمانية المتبقين المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وضمان أن تكون تلك القضايا جاهزة للمحاكمة. وأعدنا تشكيل فريقنا للتعقب، واتخذنا نهجا استباقيا بصورة أكبر في عملنا. واقترنت تلك الإصلاحات بزيادة مؤقتة في الموارد على أساس الفهم الواضح بأن لدينا قدرا محدودا من الوقت لنثبت تحقيق سجل إنجازات ناجح.

ومع أن التحديات الماثلة في تعقب الهاربين أكبر مما ينبغي لضمان إحراز نتيجة إيجابية، فإن بوسع مكتبي أن يؤكد على أننا لن ندخر أي جهد. إن ضحايا الإبادة الجماعية المرتكبة ضد التوتسي في رواندا لا يستحقون أقل من ذلك. وفي ذلك الصدد، أناشد جميع الدول التعاون الكامل مع مكتبي. فهذه فرصة سانحة، وليس مجرد التزام. وبالنجاح في إلقاء القبض على أحد الفارين بالتنسيق مع مكتبي، يمكن للدول أن تبين بوضوح التزامها بتعددية الأطراف وسيادة القانون.

وأخيرا، يتوقع مكتبي أن تحدث خلال الأعوام القليلة المقبلة زيادة في كمية طلبات المساعدة فيما يتصل بمجموعتنا للأدلة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويعمل مكتبي على تعزيز تعاوننا مع السلطات الرواندية، وبخاصة مع مكتب المدعي العام. كما نبدأ مشروعا لتحسين إمكانية الحصول على أدلتنا. ويلتزم مكتبي بإدارة جميع التطورات التي تتسق مع ولاية المجلس من أجل إيجاد منظمة رشيقة ومعقولة التكلفة.

إن الموضوع الأخير الذي أود أن أتناوله اليوم هو البحث عن الأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة. فخلال الأشهر الستة الماضية، بادر العديد من أصحاب المصلحة إلى إثارة تلك المسألة مع مكتبي والتماس المساعدة، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيسا كرواتيا وصربيا والسلطات المعنية بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك.

ويلزم بذل جهود عاجلة لتعزيز البحث عن الأشخاص المفقودين. وهناك ١٠ ٠٠٠ أسرة – من جميع جوانب النزاع – لا تعرف مصير أحبائها. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإطلاق استراتيجية خمسية لزيادة دعم الآليات المحلية، التي تعمل أيضا على تحسين أساليبها وتعاونها. إن مكتبي ملتزم بتقديم جميع المساعدات الممكنة حسب الطلب.

بيد أن الحكومات قطعت العديد من الالتزامات بدعم ذلك العمل الذي يظل على الورق فقط. فالتوصيات الطويلة الأمد لا تزال لم تنفذ بعد مرور سنوات. والدعم المالي من الميزانيات الوطنية محدود وغير واف. وهناك حاجة أيضا إلى الإرادة السياسية لتهيئة الظروف للشهود ليتقدموا بالمعلومات. ومن المؤكد أن تمجيد مجرمي الحرب يؤدي إلى نتائج عكسية. إن البحث عن الأشخاص المفقودين واجب إنساني. وحان الوقت لإخضاع السلطات السياسية للمساءلة عن التزاماتها، ولإبداء الشجاعة لنضع جانبا جميع الاعتبارات الأخرى.

ويركز مكتبي تركيزا شديدا على الاضطلاع بمسؤولياتنا المتبقية بكفاءة وبفعالية. كما لا نزال ملتزمين بتقديم دعمنا الكامل للمدعين العامين وللسلطات المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر السيد براميرتس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر القاضي تيودور ميرون، رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني على التقرير الثاني عشر المقدم بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) (انظر S/2018/471).

ويشرف بيرو، وهي ملتزمة بتعددية الأطراف والقانون الدولي، أن تتولى رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. لقد تولينا ذلك المنصب خلفا لأوروغواي وممثلها، السفير إلبيو روسيلي. وينبغي الإشارة إلى أن الفريق العامل غير الرسمي يتناول المسائل ذات الصلة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، بوصفها مستودع مهام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولأن الآلية حاليا تمر بعملية الاستعراض والتجديد، وفقا للحاجة إلى ضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

وترى بيرو أن تطوير القانون الجنائي الدولي، وهي عملية أسهم فيها المجلس، أمر حيوي لضمان تحقيق العدالة، وتشجيع المصالحة، وردع الجناة المحتملين عن ارتكاب الجرائم الفظيعة، وفي نهاية المطاف، تعزيز السلام المستدام. وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضا أن على مجلس الأمن، وهو المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يبقى متحدا في دعمه لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

ونود أن نشيد بالطريقة الشفافة والسريعة والكفؤة والفعالة التي نفذت بها الآلية الولايات والمحاكمات التي تنظر فيها حاليا. ويكتسي ذلك الأمر أهمية خاصة بالنظر لإغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافا السابقة في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ونؤكد على الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2018/206)، ونحيط علما بالتعديلات التي أدخلت على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، التي تدعو إلى تحقيق توازن بين النهج المختلفة للنظم القانونية الرومانية – الجرمانية والأنغلو – ساكسونية. وعلاوة على ذلك، نود أن نرحب باستعداد العديد من الحكومات الأفريقية والأوروبية لتمكين الأشخاص المدانين من قضاء مدة عقوبتهم في البلدان الخاصة بهم، ونشدد على ضرورة تقديم الهاربين المتبقين إلى العدالة.

ونشدد، في ذلك الصدد، على أن نجاح الآلية يتوقف إلى حد كبير على تعاون الدول في الامتثال للأحكام والتقيد بالأوامر والرد على طلبات الألية للمساعدة.

ونشير أيضا إلى الشاغل الذي أثير حيال الإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الخاصة لرواندا، وبعضهم لم يعرب عن أي ندم على الجرائم التي ارتكبوها. وفي ذلك الصدد، نناشد الآلية تقييم الخيارات المتاحة في إطار الإجراءات ذات الصلة بغية معالجة هذا الشاغل.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بيرو بتعزيز العدالة وسيادة القانون والمساءلة، فضلا عن أعمال فريق المجلس العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وبالإعراب عن الشكر لمكتب الشؤون القانونية وأمانة مجلس الأمن على دعمهما المتواصل.

السيدة ديكسون (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر كلا من رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي تيودور ميرون، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتس، على إحاطتيهما الإعلاميتين في المجلس اليوم وعلى تقريريهما الأخيرين. (انظر S/2018/471 و S/2018/347)

لقد دخلت الآن آلية تصريف الأعمال المتبقية مرحلة مهمة من ولايتها. ومع إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (المحكمة الدولية لرواندا) في نهاية العام الماضي، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تقع على عاتق الآلية الآن المسؤولية الحصرية عن مواصلة عمل هاتين المحكمتين. فعلى مدى العقود الماضية، أبرزت كلٌ من المحكمتين بعض أسوأ الفظائع التي شهدها العصر الحديث. لقد بيّنتا أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب للذين ارتكبوا أفظع الجرائم. إنّ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، الذي أنشأ الآلية أناط بها الولاية التي تحتاجها لضمان متابعة إرث محكمة يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، يتعين علينا مواصلة دعم الآلية في عملها الهام.

ونلاحظ حجم القضايا المعروضة على الآلية حاليا، مما يبين أهمية العمل أي أهمية طلبات الاستئناف في قضيتي كاراديتش وملاديتش، وإعادة محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وقضية ازدراء المحكمة وجلسة استعراض حكم الاستئناف في قضية نغيراباتواري. ويسرنا أن نلاحظ أن دائرة الاستئناف قد نطقت بالحكم في قضية شيشيلي في نيسان/أبريل. حددت المحكمة بالفعل الإطار الزمني للبت في القضايا المعروضة عليها، ومن الجدير بالذكر أن النظر في القضايا يسير بخطى حثيثة، وحتى قبل الموعد الأصلي المحدد، كما هو الحال في قضية كاراديتش.

ونثني على الجهود التي تبذلها الآلية في ترسيخ أقدامها بوصفها محكمة صغيرة وفعالة. وأكد تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية على هذه النقطة، وبيّن أن الآلية حققت بالفعل الكثير مما توخاه مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ومما لا شكّ فيه أن نهجها الاستراتيجي نحو تناول القضايا كان له دور حاسم في تحقيق ذلك الهدف. إن هيكل الآلية مكّنها من تدبر عبء القضايا المعروضة عليها بكفاءة بتوظيفها، إضافة إلى رئيسها المتفرغ، من قائمة القضاة المستقلين الذين يؤدون مهاما قضائية عند الطلب. ويمكنهم أيضا أن يعملوا عن بعد، بالإضافة إلى العمل من أحد مقاعد الآلية، وينطوي ذلك على إمكانية توفير في الوقت والموارد. وقد ثبت أنها طريقة ناجحة في العمل. ونتيجة الأشراف الرئاسي في كفالة الطبيعة السريعة للمحاكمات تحقق تخفيض كبير في تكاليف الأعمال القضائية لآلية تصريف الأعمال المتبقية مقارنة بسابقتيها.

أود أن أنتقل إلى العمل القيم الذي يقوم به كل من المدعي العام ورئيس قلم المحكمة.

فيما يتعلق بالمبادرات الأخيرة للمدعي العام، نحيط علما بتعليقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن المدعي العام كان فعالا في التخطيط لأساليب مكتبه التشغيلية وإعادة هيكلته وتحسينه استجابة للحاجة إلى منظمة صغيرة وقليلة التكلفة. ومن الواضح أنه تبنى سياسة المكتب الواحد خلال السنوات الأخيرة، وإعادة تحديد سياسة مكتبه في تعقب المتهمين الهاربين في العام الماضي قد مكنه من أن يكون ابتكاريا في عملياته في فترة ما بعد انتهاء عمل كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتلك الابتكارات جديرة بالثناء، لكن لايزال دعم المجتمع الدولي ضروريا. ونهيب بالدول الأعضاء مساعدة مكتب المدعي العام في الوفاء بولايته.

إن تحديد أماكن الهاربين وإلقاء القبض عليهم، على سبيل المثال، ليست مهمة تقع حصرا على عاتق المدعي العام. ولذلك، نحث الدول والمنظمات الدولية على العمل بصورة بناءة مع

المكتب لتعزيز جهوده. وبالمثل، ندعو الدول المعنية إلى التعاون مع المدعي العام في السعي إلى الملاحقات القضائية على الصعيد الوطني. ومن المشجع أن المدعي العام يتلقى عددا متزايدا من الطلبات من السلطات القضائية الوطنية للحصول على المشورة والدعم، ويسرنا أن هذا العمل يتسق مع ولاية المنظمة الصغيرة والفعالة. وفي الوقت نفسه، فإنه مؤشر على مستوى العمل الذي سيقوم به المدعي العام خلال السنوات القليلة المقبلة.

في كثير من الأحيان لا يأبه أحد بعمل قلم المحكمة، لكن من المهم أن نلاحظ التغييرات التي أُدخلت على قلم المحكمة مما يشجع على ثقافة العمل الموحد. لقد أدى تحسين التنسيق بين الفرعين إلى كفالة المواءمة بين أطر الإدارة مما يؤدي إلى تقاسم أفضل الممارسات. وفي المستقبل، نتطلع إلى الاستماع من قلم المحكمة بشأن المزيد من التقدم، بما في ذلك مستودع المحفوظات الجديدة والعمل الجاري لإنشاء نظام موحد لتكنولوجيا المعلومات في لاهاي وأروشا، وضمان تيسير وصول الجمهور إلى المعلومات، فضلا عن الخطوات المتخذة لزيادة الاستجابة للتغيرات الحاصلة في حجم عمل الآلية في المستقبل.

يسرنا ترحيب الآلية بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقد بدأت العمل على تنفيذها. ونثق بأنها ستواصل الاضطلاع على نحو مناسب بالمهام المتبقية المكلفة بها، وما فتئت المملكة المتحدة ملتزمة تماما بدعم الآلية إلى أن تنجز ولايتها.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يعرب وفدي عن التهاني الحارة لبلدكم، السيد الرئيس، على توليه رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه، ويؤكد لكم تعاونه الكامل معكم في الاضطلاع بمهمتكم. كما نهنئ بولندا، لا سيما السفيرة يوانا فرونيتسكا على الأداء المتميز خلال شهر أيار/مايو

ترحب كوت ديفوار بعقد هذه المناقشة بشأن التقدم المحرز في عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وتشكر القاضي تيودور ميرون، والسيد سيرج براميرتس، بصفتهما الرئيس والمدعي العام للآلية، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونتوجه بالتهنئة أيضا للسفير غوستافو ميزا - كوادرا على عمله بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

عقد المجلس في ١٧ أيار/مايو مناقشة مفتوحة بشأن الالتزام بالقانون الدولي في سياق صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.8262) وفي تلك المناسبة، شددت جميع الوفود على ضرورة أن تقوم الدول بحشد جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب في حالات انتهاكات القانون الدولي. والرسائل الموجهة من رئيس الآلية والمدعي العام (انظر S/2018/347 و S/2018/471) تتماشى مع هذا المنظور.

لقد أحرزت الآلية، وهي كيان صغير مؤقت، تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها في السنوات الأخيرة. وفي الواقع، أنجزت الآلية ولايتها، وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، بضمانها الاستمرارية اللازمة للمهام المتبقية المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما يتضح ذلك من الحجم المتزايد من أنشطتها القضائية، وتنفيذ الأحكام، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات.

ويشيد وفدي بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته الآلية، كما أشار إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التقرير الذي نشره في آذار/مارس. ويشمل ذلك مواءمة الميزانية مع حجم أنشطة الآلية، فضلا عن تخفيض عدد الموظفين. ونشجع الرئيس والمدعي العام على مواصلة جهودهما الرامية إلى تحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). تؤكد مجددا كوت ديفوار أيضا أهمية التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في استعراضه أساليب عمل الآلية، وترحب بالخطوات المتخذة لتنفيذها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي الدراسة الاستقصائية للموظفين، واستعراض نتائج الدراسة الاستقصائية ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة التغيير المؤسسي.

على الرغم من التقدم المحرز، نلاحظ أن العديد من التحديات الرئيسية لا تزال قائمة، بما في ذلك تعاون الدول مع الآلية في تعزيز القدرات القضائية الوطنية. وفيما يتعلق بتعاون الدول مع الآلية، يرى بلدي أن ذلك أمرا أساسيا في البحث عن الهاربين والقبض عليهم ونقلهم، وإنفاذ الأحكام الصادرة بحقهم. وفي هذا الصدد، يقدر وفدي المبادرات التي اتخذتها الدول التي تدعم الآلية من خلال استقبال الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة أو برأتهم، أو قضوا مدة عقوبتهم، عندما يتخلون عن العودة إلى بلدانهم الأصلية. كما نشجع الدول على مضاعفة جهودها للقبض على الهاربين وإحالتهم إلى الآلية لمحاكمتهم.

فيما يتعلق بتعزيز القدرات القضائية للمؤسسات الوطنية، فهي تشكل حلقة وصل هامة في تعزيز مبدأ التكامل وتولي السلطات الوطنية المسؤولية بعد انتهاء النزاع.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي الأنشطة الرامية إلى تعزيز القدرات القضائية الوطنية وتمكين مؤسسات الدول المستفيدة من الحصول على الخبرة المكتسبة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالآلية من أجل محاكمة مرتكبي الجرائم الجماعية.

ونرحب بالتدريب المتطور الذي وفره في شباط/فبراير مكتب المدعي العام لدى الآلية في داكار بشأن التحقيق في الجرائم الدولية في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومحاكمة مرتكبيها. وشارك في هذا التدريب الرفيع المستوى ثلاثون من المدعين العامين وقضاة التحقيق من كوت ديفوار وغينيا ومالي والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال. وتشجع كوت ديفوار بقوة مكتب المدعي العام على اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل عقد دورة المتابعة في أبيدجان.

وعلى الرغم من أن المهام المتبقية المفترضة للآلية، فإنها تقوم ب دور لا يمكن إنكاره في احترام القانون الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب في منطقة يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. فمرتكبو الجرائم الجماعية ما زالوا طلقاء. وينبغي أن تلاحقهم الآلية وتلقي القبض عليهم وتحاكمهم.

وفي الختام، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى دعم الجهود التي تبذلها الآلية وتزويدها بالتأييد والتعاون اللازمين لتمكينها من إنجاز مهامها من أجل النجاح في الاضطلاع بولايتها.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على رسالتيهما (انظر S/2018/347 و S/2018/471) وإحاطتيهما الإعلاميتين.

بعد مرور ستة أشهر على إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأكثر من سنتين على إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أثبتت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين أنها مستقلة استقلالا كاملا وقادرة على التنفيذ الفعال للولاية المسندة إليها بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

وترحب فرنسا باحترام الجدول الزمني للإجراءات القانونية، حيث بتت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في قضية شيشيلي، ويتوقع صدور حكم استئناف في قضية كارادزيتش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قبل الموعد المحدد بوقت طويل. وتشكر فرنسا الموظفين على عملهم، وتؤكد من جديد على الطابع المؤقت للآلية، التي يجب أن تبتكر وتبسط وتوائم إجراءاتها وأساليب عملها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتنوع النظم القانونية، وإنجاز جميع المحاكمات الجارية ضمن الحدود الزمنية المحددة.

كما ترحب فرنسا بنقل أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية إلى رواندا والسنغال وبنن لقضاء مدة عقوبتهم هناك. ونحن ندرك أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بمساعدة الآلية في تنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام. إن ذلك إسهام حاسم في عمل العدالة التي نسعى إليها، ويجب الترحيب

به وتشجيعه. كما تشير فرنسا إلى أن الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية، ولا سيما في السعي إلى إلقاء القبض على الهاربين الثمانية المدانين من محكمة رواندا والمسؤولة عنهم الآلية. وينبغي ألا تمر جرائمهم بدون عقاب.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بتقييم طرائق عمل الآلية، وأصدر تقريره في ٨ آذار/مارس. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بتعاون الآلية وتقديم التقرير المرحلي (انظر S/2018/471) عن أعمالها، وفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2018/6، المؤرخ ١٩ آذار/مارس.

وندعو الآلية إلى تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل مواصلة تلبية شروط التقشف والكفاءة، على النحو الذي حدده مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد مدونة لقواعد السلوك وآلية تأديبية للقضاة.

إن مناقشتنا نصف السنوية فرصة للتذكير بالعمل الرئيسي للمجتمع الدولي في خدمة مكافحة الإفلات من العقاب، والمصالحة، والمسؤولية التي تقع على عاتق الدول المعنية لكفالة استمرار هذا العمل والتعريف به لدى الجمهور من خلال مواصلة جهودها الدؤوبة الرامية إلى محاكمة مرتكبي الجرائم التي تقع ضمن ولاياتها القضائية . تلك هي الشروط للمصالحة الوطنية والإقليمية الحقيقية.

وترحب فرنسا بالمساعدة المقدمة من الآلية إلى المحاكم الوطنية المسؤولة عن ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. ومن ناحية أخرى، فإن ضعف التعاون فيما بين دول البلقان في محاكمة المجرمين المتوسطي المستوى، وهو ما أشار إليه المدعي العام براميرتز، أمر يبعث على القلق. وبالنسبة لفرنسا والاتحاد الأوروبي، يظل التعاون مع الآلية والتعاون الإقليمي يمثلان أولوية. أود أيضا أن أكرر الشواغل التي أعرب عنها المدعي العام براميرتز فيما يتعلق ببعض الأشخاص المدانين من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين،الذين ينكرون جرائمهم ومسؤوليتهم بمجرد الإفراج عنهم.

ونود أن نؤكد في هذا المقام أن القرارات القضائية المتعلقة بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا تستند إلى الوقائع والمسؤوليات المحددة بدقة من خلال محاكمات عادلة. تلك القرارات القضائية، شأنها شأن جميع الأحكام القضائية، فضلا عن واجب احترام الضحايا، ملزمة للجميع. ونشجع الآلية على مواصلة مناقشاتها المتعلقة بطرح شروط الإفراج المبكر.

وفي الختام، أود أن أشكر سفير بيرو، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وكامل فريقه، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على ما يبذلوه من جهود لتنفيذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

وينبغي للقرار الذي سيعتمده مجلس الأمن قبل نهاية هذا الشهر أن يتيح المجال لمواصلة هذا العمل الذي من الواضح أنه لم يكتمل بعد. وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن تأتي مكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة في صميم عمل المجلس، نظرا لأن العدالة شرط مسبق للسلام والأمن الدائمين.

السيد لي يونغ شينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

تعلم الصين الآلية قد استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إحراز تقدم في أنشطتها التقليدية. وصدرت أحكام الاستئناف بشأن قضية شيشيلي وقضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش. ولا تزال قضية كارادزيتش وملاديتش تمضي

قدما. فقد تم نقل ثمانية أشخاص مدانين إلى السنغال وبنن لقضاء مدة عقوبتهم. وفي هذا الصدد، تعلم الصين أن الرئيس ميرون ملتزم بالانتهاء من قضية كارادزيتش بحلول نهاية العام.

وترحب الصين بالجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام في تعقب الهاربين من محكمة رواندا. وتأمل الصين،أن تكون الآلية صغيرة ومؤقتة وفعالة، تماشيا مع شرط مجلس الأمن، وستواصل اتخاذ تدابير فعالة للمضي قدما بالمحاكمات والأعمال الأخرى. وتثني الصين على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقريره التقييمي عن طرائق عمل الآلية. ويحدونا الأمل في أن الآلية ستنفذ التوصيات الواردة في التقرير. وتؤيد الصين باستمرار سيادة القانون الدولي وعمل الآلية.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بيرو، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية على عملهما.

السيدة شولغين – نيوني (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس ثيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين والزاخرتين بالمعلومات بشأن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

بما أن هذه هي أول جلسة مفتوحة بشأن هذا الموضوع منذ إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نهاية العام الماضي، نود أيضا أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا الصادق للمحكمة وموظفيها على الإسهامات القيمة في العدالة الجنائية الدولية وفي تطوير القانون الدولي. كما أننا نقدر الجهود التي بذلت من جانب كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، لكفالة الانتقال السلس والفعال لمهام وخدمات المحكمة إلى الآلية.

وستواصل الآلية إنجاز وإكمال العمل الهام للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا.

واضطلعت كلتا المحكمتين بدور رئيسي في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وكلتاهما سابقتان للمحكمة الجنائية الدولية، وهي المحكمة الدولية الوحيدة الدائمة المستندة إلى معاهدة وذات الاختصاص في مكافحة الإفلات من العقاب في الوقت الحالي. وفي ذلك الصدد، نكرر أهمية ضمان الطابع العالمي لنظام روما الأساسي.

ولكي تتمكن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من إنجاز مهامها ومن منع أي حالات تأخير في تنفيذ الولاية المنوطة بها، فإن من الضروري أن توفر للآلية الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها. ومن الضروري أيضا أن يحترم استقلال الآلية ونزاهتها. لقد أحرزت الآلية تقدما هاما منذ إحاطتنا الإعلامية السابقة التي قدمناها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8120). ويبين التطور المستمر للقضايا الجارية، بما في ذلك الانتهاء من القضية المرفوعة ضد فويسلاف شيشيلي، التقدم الذي أحرزته الآلية. ويجري أيضا إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية. ونرحب بكون قلم الآلية يقوم حاليا باستعراض الكيفية التي يمكن بها للسياسات بشأن دعم الضحايا والشهود وحمايتهم أن تعكس بصورة أفضل النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والمناسبة لنوع الجنس. ونشيد أيضا بتحقيق الآلية لتكافؤ الجنسين على مستوى الموظفين الفنيين في إطار المنظمة، فضلا عن تعيين جهات التنسيق، بما في ذلك للقضايا الجنسانية.

ونشير مع شعور بالارتياح إلى أن ممارسة القضاة الذين يضطلعون بمهامهم من بعد نجحت بشكل جيد، بعد أن وصفت بأنها فعالة وابتكارية في تقرير التقييم (S/2018/206) الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونرحب أيضا بالعمل على تنقيح مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة المحكمة (انظر S/2016/976، المرفق، الضميمة السابعة)، التي تعد عنصرا

هاما لضمان المساءلة القضائية. ونشير أيضا إلى الجهود المبذولة من أجل الانتقال إلى محفوظات رقمية. وقدم التقرير المتعلق بالتقييم التي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية عددا من التوصيات الهامة من أجل عمل الآلية في المستقبل. ويسرنا أن نرى أن الآلية شرعت بالفعل في تنفيذ تلك التوصيات.

وإذا أُريد للآلية أن تنجح في إنجاز الولاية التي أسندناها إليها، فإن على جميع الدول الأعضاء التعاون الكامل وتقديم الدعم الكامل والمطلق لأعمال الآلية. وفي ذلك الصدد، فإن السويد أحد البلدان التي تلقت أفرادا مدانين لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

ونشير إلى الشواغل التي أعربت عنها رواندا ونؤكد على أهمية مواصلة العمل على تعزيز الاتصال والتعاون مع حكومة رواندا. ونشيد بأعمال الآلية في مساعدة الولايات القضائية الوطنية التي تحاكم على الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وندعو الدول الأعضاء إلى مساعدة الآلية في إلقاء القبض على الفارين الثمانية الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولا يزالون طلقاء.

وأخيرا، أود أن أشارك الممثلين الآخرين الإعراب عن تقديرنا لبيرو على قيادتها المقتدرة بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. ونتطلع إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع الفريق في المستقبل.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد ثيودور ميرون، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما الإعلاميتين حول التقدم المحرز في العمل المنجز من قبل الآلية الدولية.

لقد شهدنا أواخر العام الماضي انتهاء ولاية المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة. وبذلك نكون قد أغلقنا ملف أولى المحكمتين الجنائيتين الدوليين المعنيتين بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وانتقل ذلك الاختصاص القضائي بشكل كامل بشأن ما تبقى من أعمال هاتين المحكمتين إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال ليستكمل النهج الذي يسلكه مجلس الأمن نحو تحقيق العدالة والحد من الإفلات من العقاب وترسيخهما وصولا إلى السلام والأمن الدوليين.

إن السلام لا يعني انهاء النزاعات المسلحة فحسب بل هو استعادة العدالة للضحايا الذين ارتكبت بحقهم جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وذلك بتقديم الأشخاص الذين ثبت ارتكابهم تلك الجرائم إلى المحكمة العادلة وفقا للقوانين الدولية ذات الصلة.

لقد اطلعنا على تقرير رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين حول الأعمال المنجزة (S/2018/347، المرفق).

وبناء عليه، أود أن أُدلي بالملاحظات التالية.

أولا، نرحب بالجهود التي يبذلها كلا رئيس الآلية والمدعي العام الرامية إلى تحسين عمل الآلية من خلال ابتكار أساليب عمل ذات فعالية تسهم في تيسير إجراء البحوث القانونية والتحليل وصياغة القرارات والأحكام الصادرة من قبل الآلية، بدون الإخلال بالولاية المنصوص عليها في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) بالرغم من التحديات التي تواجهها. وهي تتمثل في ما يلي.

أولا، زيادة الأنشطة القضائية، وذلك فيما يتعلق بطلبات إعادة النظر في الأحكام الصادرة؛ والاطلاع على المعلومات السرية؛ والايداعات المتعلقة بانتهاكات حرمة المحكمة.

ثانيا، عدم موافقة الجمعية العامة على اعتماد ميزانية الآلية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، الأمر الذي أدى إلى قيام الآلية

بإعداد ميزانية منقحة ومنخفضة عن سابقاتها، وذلك عن طريق تسريح عدد من موظفيها، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على عمل الآلية في تنفيذ ولايتها، فضلا عن انخفاض الروح المعنوية لموظفي الآلية.

ثالثا، نثني على سرعة الاجراءات التي يتخذها القائمون على الآلية من القضاة والادعاء وقلم المحكمة في المحاكمات المنظورة أمام الآلية والتي من شأنها تسريع صدور الأحكام بحق المتهمين، الأمر الذي لمسناه مؤخرا من خلال صدور الأحكام النهائية في عدد من القضايا وذلك قبل الموعد المحدد لها.

رابعا، ضرورة أخذ الآلية بعين الاعتبار لملاحظات الدول الأعضاء حول عمل الآلية الدولية، وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة المبتغاة من إنشائها، خصوصا فيما يتعلق بمسألة الإفراج المبكر والمثول.

ختاما، أتقدم بالشكر لبيرو على الجهود الحثيثة التي تبذلها بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بالمحكمتين الجنائيتين، بالإضافة إلى مكتب الشؤون القانونية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر القاضي ميرون رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد براميرتس، المدعي العام للآلية، على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى تقريرهما الشامل (انظر S/2018/347). ونود أيضا أن نشكر السفير غوستافو ميزا – كوادرا، الممثل الدائم بيرو، على قيادته لفريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

وبعد ٢٤ عاما من الخدمة، أنجزت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولايتها وأغلقت أبوابها في كانون الأول/ ديسمبر. وتود مملكة هولندا أن تعرب عن امتنانها الصادق لجميع من عملوا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي العديد من الجوانب، كانت المحكمة فريدة ورائدة – في إسهامها الفريد في السوابق القضائية للعدالة الجنائية الدولية، وفي محاكمة العنف الجنسي بوصفه جريمة حرب وفي إدانة الكثير من الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم الفظيعة.

ويمثل إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام ٢٠١٥ وإغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠١٧ نهاية عصر. فنحن الآن نتحرك من المراحل المبكرة لتحقيق العدالة في رواندا وفي منطقة البلقان إلى مرحلة أكثر نضجا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير العمل الذي يتعين القيام به. وفي ذلك الصدد، نشعر بالامتنان لأن الآلية تولت الآن المسؤوليات وجميع المهام المتبقية لمحكمة يوغسلافيا السابقة ومحكمة رواندا.

واليوم، سأركز على ثلاث مسائل، أولا، عب عمل الآلية؛ وثانيا، بناء القدرات؛ وثالثا، السياسة العامة للإفراج المبكر.

وتتعلق نقطتي الأولى بعبء العمل القضائي للآلية، وهو أعلى من المتوقع. ومع ذلك، ننوه مع شعور بالارتياح إلى أن جميع القضايا الثلاث المعروضة على الآلية ستنجز قبل الموعد المحدد. ومكنت أساليب العمل التي تنفذها الآلية القضاة من الإسراع بإصدار الأحكام بأقصر الإجراءات القانونية.

ونؤيد تأييدا تاما أساليب العمل الفعالة هذه، ونشجع الآلية على مواصلة السير على هذا الطريق.

وإذ أتحول إلى نقطتي الثانية، أنشطة بناء القدرات والتوعية التي يضطلع بها المدعي العام، فإننا نؤيد تماما الأولويات الثلاث للمدعي العام، متمثلة في إنجاز جميع المحاكمات والطعون سريعا وتحديد أماكن الفارين الثمانية المتبقين وإلقاء القبض عليهم ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في محاكمة الجرائم الدولية. ونود أن نشدد على أهمية الأولوية الأخيرة على وجه الخصوص.

ومع إغلاق كلتا المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، فإن كفالة المساءلة عن جرائم الحرب في البلدان المعنية تتوقف تماما الآن على السلطات القضائية الوطنية. وثمة أهمية

قصوى لمساعدة السلطات القضائية الوطنية ودعمها وتقديم المشورة لها في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب. ونشجع المدعي العام على مواصلة تلك الأنشطة الهامة جدا.

وإذ أنتقل إلى نقطتي الثالثة، سياسة الإفراج المبكر، نحيط علما بالمناقشات الجارية. وفي هذا الصدد، نقر ونؤكد السلطة الممنوحة لرئيس الآلية بموجب نظامها الأساسي في هذا الصدد. ويتطلب النظام القانوني الدولي وسيادة القانون أن يحترم المجتمع الدولي وينفذ القرارات القضائية التي تتخذها الآلية وفقا للنظام الأساسي.

في الختام، استضافت هولندا باعتزاز المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، وهي فخورة باستضافة الآلية هناك أيضا، إلى جانب العديد من المؤسسات القانونية الدولية الأخرى. إن جودة هذه المؤسسات القانونية الدولية تحددها جودة موظفيها وجودة قيادتها. ولذلك، نرى أن ثمة أهمية بالغة للمتابعة الحكيمة والدقيقة لإجراءات اتخاذ القرارات ذات الصلة لدى تعيين أولئك الذين يقودون هذه المؤسسات. وينطبق ذلك أيضا على دور مجلس الأمن في هذا الصدد.

إن دستورنا يلزم حكومتنا بتعزيز وحماية النظام القانوني الدولي وتمثل العدالة الجنائية الدولية عنصرا رئيسيا في هذا المسعى. وأود أن أثني مرة أخرى على المدعي العام براميرتس وفريقه على عملهم الشاق. وأود أن أعرب عن الشكر للرئيس ميرون على البيان الذي أدلى به قبل أسبوعين أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8262)؛ وعلى وجه الخصوص، فإن ملاحظاته الشخصية تركت أثرها في نفوس أعضاء وفد بلدي وكانت مقنعة جدا. ونشاطره شواغله بشأن أن العدالة الجنائية الدولية لا تزال في مراحلها الأولى تماما، ومن ثم فإنها تمر بمرحلة تطور تتسم بالضعف الشديد. وتظل مملكة هولندا مصممة على مكافحة الإفلات من العقاب وعلى ضمان تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الدولية على الصعيد العالمي. وسنواصل حماية وتعزيز النظام القانوني الدولي وبذل قصارى جهدنا في سبيل العدالة الجنائية الدولية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم جلسة اليوم وأن أرحب بالقاضي ثيودور ميرون والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، السيد سيرج براميرتس، وأشكرهما على إحاطتيهما القيمتين والنيرتين والحافلتين بالمعلومات. ونود أيضا أن نشكر رئيس الفريق العامل غير الرسمي وجميع أعضاء فريقه على العمل الممتاز الذي يقومون به.

بصفة عامة، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ترحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على نحو ما يعترف به تقرير التقييم الصادر في آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/206) عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ومع ذلك، يجب أن نشير إلى عدم الاتساق الذي نلاحظه في تطبيق القاعدة ١٥١ من قواعد الإجراءات والإثبات، ونشير بذلك إلى القواعد العامة المتعلقة بمنح العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر. وعلى وجه التحديد، نشير إلى أخر الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين أُفرج عنهم قبل قضاء مدة أحكامهم بالكامل.

ورغم أن تلك الأحكام صدرت عقب النظر في الملابسات التي تبرر تخفيف العقوبة أو إصدار عفو، فمن الصحيح أيضا أن خطورة الجرائم المرتكبة والأضرار التي لا يمكن جبرها الناجمة عنها لا يمكن أن تكون موضوعا للنقاش. ولذلك، نحث الآلية على التعاون مع الضحايا ومراعاة آرائهم، لا سيما في حالات العفو أو الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين على النحو الواجب في جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية، والتي يجب أن تتم دائما وفقا للإجراءات القانونية الواجبة. فلا سلام بلا عدالة، ومن المهم أن يشعر الضحايا بإقامة العدل، حيث أن قرارات العفو أو الإفراج المبكر قد تؤجج مواقف الانتقام والكراهية.

ونؤكد على ضرورة إظهار مجلس الأمن لوحدة الصف في تعزيز سيادة القانون وضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب، وبخاصة حيال أولئك المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل ضمان عدم تكرارها.

ولدى إنشاء الآلية، على سبيل المثال لا الحصر، أظهر مجلس الأمن مرة أخرى التزامه بالسلام والتمسك بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني عن طريق دعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وضمان المساءلة وتعزيز مكافحة انتشار ثقافة الإفلات من العقاب. غير أن المطالبة بالمساءلة عن الجرائم الدولية، وإذ أردد هنا ما قاله القاضي ميرون قبل بضعة أسابيع في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.8262)، تقتضي أكثر من مجرد التعاون مع المحاكم الدولية والهيئات المتخصصة. ونوافق على ملاحظته بأنه لكي تترسخ حقا المساءلة ونظام دولي قائم على سيادة القانون، ينبغي أن يضطلع مسؤولو الهيئات القضائية الوطنية بالجانب الأكبر من هذا العمل لأننا لا يمكن أن نأمل في معالجة أوجه القصور في المساءلة إلا من خلال المشاركة الوطنية الواسعة النطاق واستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك الولاية القضائية العالمية. ومن ثم، فإن أي سياسة تدريبية للمؤسسات القانونية الوطنية في هذا الصدد ستحظى بتأييد قوي من جمهورية غينيا الاستوائية.

ونؤيد أيضا توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية وندعو الدول إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى التعاون مع الآلية.

وأود أن أؤكد على أن جميع ملاحظاتي ينبغي ألا تنتقص بأي حال من العمل الممتاز والشاق الذي تضطلع به الآلية. ونود أن نشير ببساطة إلى أنه، تمشيا مع السياسة الخارجية لحكومتنا، ما فتئنا ندعو إلى الحوار والتعاون الوثيق والتعاون.

أخيرا، فإن جمهورية غينيا الاستوائية ملتزمة التزاما راسخا بإيجاد نظام دولي قائم على سيادة القانون تكون الأمم المتحدة في صميمه، والذي يجب في إطاره أن يواصل مجلس الأمن تعزيز آليات مثل إنشاء محاكم لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب في حالات ما بعد النزاع.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس ثيودور ميرون والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريرهما الزاخرين بالمعلومات (انظر S/2018/471 وS/2018/347) وعلى إحاطتيهما، وأن أثني على التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة من خلال العمل الجيد للغاية الذي تضطلع به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأود أيضا أن أشارك الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الإعراب عن شكرنا لبيرو على رئاستها القديرة والفعالة للغاية للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وبولندا تلاحظ بارتياح التقدم الكبير المحرز في عمل الآلية وتتطلع إلى المزيد من إنجازاتها. ويجب أن نشيد بجهود الرئيس والمدعي العام والموظفين على اضطلاعهم بمهامهم بفعالية وبروح الالتزام بينما يتحملون عبء عمل كبير، بما في ذلك زيادة النشاط القضائي وعدد كبيرا من التحديات.

ونحن نقدر على وجه الخصوص التركيز على سرعة إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف، ونرحب بالعديد من الممارسات والترتيبات الابتكارية والمرنة والفعالة من حيث التكلفة التي اعتمدت تحقيقا لذلك الهدف. والدعاوى التي تم البت فيها قبل الجداول الزمنية المتوقعة أمثلة مشجعة. ومن الإيجابي أيضا بدء الآلية في تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في آذار/مارس ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود التي تبذلها الآلية لحماية ومساعدة الضحايا والشهود من الأعمال الوحشية تستحق الثناء على وجه خاص.

ونحيط علما بالتحديات التي تواجهها الآلية، بما في ذلك فيما يتعلق بحالة الميزانية لديها. وفي هذا الصدد أيضا، فإن الأهمية الحاسمة للتعاون والدعم المستمرين من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب الإقرار بها، لأن لهما تأثير كبير على تنفيذ ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل مع الآلية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتقديم المساعدة اللازمة إليها، لا سيما فيما يتعلق بتحديد مكان بقية الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية في رواندا وإلقاء القبض عليهم.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد على أن مؤسسات العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك الآلية، تضطلع بدور حاسم في دعم المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، اللذين يكتسيان أهمية بالغة لمنع نشوب النزاعات على نحو فعال. وأود أن أؤكد للمجلس دعم بولندا المستمر والثابت للآلية.

السيد إنتشاوستي خورداN (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للغاية للإحاطات الإعلامية التي قدمها رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ثيودور ميرون، والمدعي العام، السيد سيرج براميرتس. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا القوي لهما في الاضطلاع بالمهام المنوطة بهما. ونود أيضا أن نشكر ونهنئ بيرو على عملها في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ما من شك في أن العمل الذي تضطلع به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أسهم إسهاما كبيرا على مدى السنوات الـ٢٤ الماضية في مكافحة الإفلات من العقاب. فقد قامت الهيئتان بدور رئيسي في السعي إلى تحقيق العدالة واستعادة سيادة القانون. وعلى هذا الأساس، وبعد إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، اضطلعت آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بالمسؤولية الرئيسية المتمثلة في اختتام المحاكمات المتبقية التي أحيلت إلى اختصاصها، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

ويجب على الآلية أن تنفذ، بأعلى درجة من الدقة، الولاية المسندة إليها في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ليس بمواصلة الاجتهاد القضائي والحقوق والالتزامات للمحكمتين فحسب، بل أيضا بأداء الدور الحيوي المتمثل في تعزيز ودعم عمل الولايات القضائية الوطنية. وفي كل هذا، يجب أن تتقيد بالمفهوم التصميم الأصلي، أي أنها يجب أن تكون هيكلا صغيرا ومؤقتا وفعالا، تتقلص وظائفه وحجمه مع مرور الوقت.

وقد أحطنا علما على النحو الواجب بالتقدم المحرز في الأنشطة القضائية المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك المحاكمة الجديدة غير المتوقعة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وكذلك في جلسات الاستئناف وإجراءات الاستعراض. ونود أيضا تسليط الضوء على المساعدة والتعاون المقدمين من مكتب المدعي العام إلى الهيئات القضائية الوطنية لمساعدتها على بناء وتعزيز قدراتها المحلية.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن عقد جلسات استماع عن بعد مبادرة مبتكرة تتسم بالكفاءة من حيث توفير الوقت والوفورات في الميزانية. غير أن هذه المبادرة ينبغي تحسينها وزيادة تطويرها من أجل ضمان مستويات أفضل من التفاعل بين القضاة. ومن الأساسي أيضا معالجة المخاطر المحتملة التي تنجم عنها من حيث أمن البيانات والمعلومات السرية.

ونود أن نسلط الضوء على قدرة الآلية على أداء مهام متعددة في آن واحد في القضايا التي تحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحث

الآلية على تعزيز جهود التنسيق والتكامل لديها، واتخاذ خطوات لمنع أوجه الاختلاف في ثقافة العمل بين المكاتب في أروشا ولاهاي من التأثير على عمل الآلية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، نود أن نعرب عن جزعنا إزاء عدد الهاربين الذين لم يلق القبض عليهم بعد لتقديمهم إلى المحاكمة أمام الآلية، التنسيق المستمر، على الرغم من استمرار أنشطة التنسيق التي يضطلع بها مكتب المدعي العام جنبا إلى جنب مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ومن المهم في هذا السياق التذكير بأن المسؤولية الجنائية مسؤولية فردية وأن ما من مجتمع محلي أو أمة يتحملان المسؤولية عن الأفعال التي يرتكبها الأفراد. وهذا الفهم ينبغي أن يشجع الدول على التعاون مع التحقيقات من أجل تجنب الإفلات من العقاب وضمان الجبر عن الضرر الحاصل، وهو شرط مسبق حيوي لتحقيق المصالحة.

وعلاوة على ذلك، فإن حالات الإفراج المبكر وما يتصل بها من مشاكل مسألة تبعث على القلق الشديد، بالنظر إلى أن هناك على ما يبدو ثغرات في معايير تنفيذها. وفي هذا الصدد، ندعو الآلية، من خلال هيئاتها المختلفة، إلى أن تتخذ التدابير اللازمة لتسوية الحالة والحيلولة دون تعرض إرث وعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتشويه أو الانتقاص جراء الإفراج عن أفراد يقومون فيما بعد بإنكار جرائمهم أو يحاولون تبرير جرائمهم المرتكبة ضد الإنسانية.

وقد أحطنا علما بالصعوبات التي واجهتها الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن نقل الأفراد ال ١١ الذين قضوا عقوبتهم بالكامل أو تمت تبرئتهم من جميع التهم الموجهة إليهم. وقد تكون هناك حالة إنسانية في هذا الصدد تحتاج إلى أن تقوم الآلية بحلها أو معالجتها على وجه السرعة. ولهذا السبب، فإن دعم ومساعدة المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية.

وقد أحطنا علما بالتقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المهام والأعمال التي اضطلعت بها الآلية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ونلاحظ علما بالتقييم الإيجابي عموما، كما أحطنا علما بالتوصيات الست الواردة فيه وندعو مختلف هيئات الآلية إلى تنفيذ نفس التوصيات في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، نحث الآلية على مواصلة تطوير أنشطتها القضائية بطريقة حازمة، مُستخدمةً على نحو فعال وناجع الموارد المخصصة لها، ومُمتثلةً لطابعها المؤقت، ومُلتزمةً باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتنفيذ إجراءاتها في الأجلين القصير والمتوسط.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ثيودور ميرون، والمدعي العام سيرج براميرتس، على تقريرهما المرحلي الشامل وإحاطتهما الإعلامية بشأن عمل الآلية.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الآلية، بما في ذلك مكتب المدعي العام، من أجل زيادة تعزيز فعاليتها، فضلا عن تبسيط أساليب عملها وعملياتها داخل الدوائر، على الرغم من العدد الصغير من الموظفين والموارد المحدودة لديها. ونلاحظ مع التقدير العمل الذي قامت به الآلية في تولي المسؤولية عن جميع المهام المتبقية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد إغلاقهما، لا سيما ولايتيهما القضائيتين المتبقيتين.

إن التدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام لتقديم المساعدة وبناء قدرات قطاعات العدالة الجنائية الوطنية بهدف دعم الملاحقة القضائية في قضايا جرائم الحرب الناشئة عن النزاعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة تستحق الثناء.

وقد لاحظنا بعض التحديات التي أثيرت في التقرير (انظر S/2018/471)، ولا سيما فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة عدم الموافقة على ميزانية الآلية لفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وآثاره على

التخطيط الطويل الأجل والعمليات التي تضطلع بها الآلية. وفي حين نرحب بالتدابير التي اتخذتها الآلية للحد من تأثير القرار، فإن الشواغل التي أثيرت فيما يتعلق بآثاره على إنجاز مهام الآلية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب تتطلب مزيدا من النظر.

وما زلنا نلاحظ مع القلق أن ثمانية هاربين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وخمسة هاربين يتوقع حاليا تقديمهم إلى المحاكمة في رواندا ما زالوا طلقاء. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر التدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام لتعقب واعتقال الهاربين المتبقين. ومن المهم أن تواصل الدول تقديم المساعدة الضرورية إلى مكتب المدعي العام للآلية، بما في ذلك في تعقب هؤلاء الهاربين.

كما لاحظنا في التقرير التحدي الإنساني الذي يواجه الآلية فيما يتعلق بنقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم ومن أفرج عنهم. نحن نرى أن هذه المسائل تتطلب النظر على النحو الواجب خلال الاستعراض المقبل لآلية المحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ولا يمكن إغفال بعض المسائل التي لا تزال رواندا تثيرها فيما يتعلق بالإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو آلية تصريف الأعمال المتبقية. ولاحظنا مذكرة الاحاطة بشأن ممارسات آلية تصريف الأعمال المتبقية فيما يتعلق بالإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية نفسها.

ففي العملية المفضية إلى الإفراج المبكر عن شخص أدانته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفقا للمادة ١٥٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المعدلة للآلية، يكتسي التشاور مع أي من قضاة الدائرة التي أصدرت الحكم، الذين هم قضاة في الآلية أو مع قاضيين آخرين على الأقل حيثما لا يكون قضاة الدائرة التي أصدرت الحكم قضاة في الآلية، أهمية بالغة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التشاور بين رئيس الآلية والبلد المعني، رواندا، بشأن الإفراج المبكر، ولا سيما بشأن آثار هذه الإفراج المبكر بالنسبة للضحايا والمجتمع ككل، أمر حيوي. وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص دروس من المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الحاجة إلى مواصلة الدعم المقدم من المجلس إلى الآلية في إنجاز المهام المتبقية المنوطة بها. كما أن دعم الدول الأعضاء لآلية تصريف الأعمال المتبقية لا يزال أمرا بالغ الأهمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعقب الفارين من العدالة ونقل الأشخاص المبرئين أو المفرج عنهم، وكذلك في معالجة المسائل المتعلقة بالميزانية.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس ميرون والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

وتود الولايات المتحدة أن تبدأ بالإشادة بالرئيس ميرون. إنه يقود آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين منذ عام ٢٠١٢، ويشرف على تولي المسؤوليات من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد ساعدت جهود الرئيس ميرون، من خلال قيادته للآلية على كفالة حصول ضحايا الفظائع المروعة التي تناولتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على قدر مجد من العدالة. وقد فعل ذلك وهو يدير عملية كفؤة صغيرة الحجم.

إن حجم العمل الذي تضطلع به الآلية مثير للإعجاب بالنظر إلى صغر حجمها – صدر خلال الفترة الماضية المشمولة بالتقرير وحدها ٢٥٣ حكما وأمرا قضائيا، بالإضافة إلى المحاكمة الجارية في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وإجراءات الاستئناف الجارية في قضيتي المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، والمدعي العام ضد راتكو

ملاديتش والتحضير لإجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري.

ونود أيضا أن ننوه بعمل المدعي العام براميرتس. ونشيد بصفة خاصة بالجهود المستمرة التي يبذلها مكتبه في إدارة المحاكمات ودعاوى الاستئناف، فضلا عن تجديد التركيز على أنشطة وحدة التعقب لتحديد مكان الفارين المتبقين وإلقاء القبض عليهم. ونقدر أيضا الجهود الجارية الرامية إلى تقديم المساعدة إلى المحاكمات الوطنية لجرائم الحرب، وتشجيع التعاون القضائي الإقليمي ودعم المصالحة، التي تستند كلها إلى إرث المساءلة الذي أرسته المحكمتان.

وفيما يتعلق بالمستقبل، نحض الآلية على مواصلة تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو المبين في تقريره (S/2018/206) الصادر في آذار/مارس. ومن المهم الإشارة إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلص إلى أن الآلية قد ”أنجزت الكثير مما توخاه مجلس الأمن في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)“ (S/2018/206، صفحة ١). واستفادت الآلية من الابتكارات التشغيلية لتبسيط تسلسل سير العمل. من شأن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية مساعدة الآلية على أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية في مواصلة إنجاز ولايتها. كما نرحب بتنقيح مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة الآلية لتضمينها آلية تأديبية.

ونشجع الآلية على النظر في المقترحات الرامية إلى تلبية الشواغل التي أثارتها بعض الدول بشأن نظام الإفراج المبكر. ونلاحظ أن بعض الأفراد الذين أطلق سراحهم مبكرا أنكروا بعد ذلك المسؤولية عن جرائمهم. ونحن نتشاطر القلق من أن ذلك الإنكار يقوض مكافحة الإفلات من العقاب. نحن نقر ونشجع ممارسة التشاور مع الدول المعنية بشأن نظام الإفراج المبكر.

وفي يوغوسلافيا السابقة، نرحب بتقرير المدعي العام عن التعاون المثمر بين البوسنة والهرسك وصربيا بشأن القضايا المحالة. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء ما أفاد به من أن السلطات الكرواتية لا تشارك على نحو مماثل، فضلا عن تقرير بانهيار التعاون بين كوسوفو وصربيا فيما يتعلق بمحاكمات جرائم الحرب. ونسلط الضوء مرة أخرى على أنه بالرغم من أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أغلقت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن السعي إلى تحقيق العدالة في الفظائع المتصلة بالنزاعات في يوغوسلافيا السابقة لم ينته. هناك عدة مئات من القضايا تنظر فيها حاليا السلطات الوطنية في المنطقة. نحن ندعو كل الحكومات المعنية إلى التحقيق بمصداقية في تلك القضايا والمحاكمة فيها أو تسويتها، مع التعاون فيما بينها ومع آلية تصريف الأعمال المتبقية تحقيقا لتلك الغاية.

ولايزال القلق يساور الولايات المتحدة إزاء عدم تنفيذ حكومة صربيا لثلاثة أوامر بإلقاء القبض على أفراد متهمين بانتهاك حرمة المحكمة فيما يتعلق بتخويف الشهود في قضية المدعي العام ضد فوييسلاف شيشيلي. ونواصل تشجيع صربيا على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون مع الآلية. وتحض الولايات المتحدة جميع الدول على بذل جهود من أجل إلقاء القبض على الفارين الثمانية الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتسليمهم في أقرب وقت ممكن. ولا تزال الولايات المتحدة تعرض ما يصل إلى ٥ ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى القبض عليهم. إن عمل الآلية، شأنه شأن عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من قبل، يذكرنا بأنه في مواجهة الفظائع الرهيبة، يمكننا أن نعمل معا من أجل مساءلة الجناة وتحقيق قدر من العدالة للضحايا. ونتطلع إلى مواصلة دعم الآلية في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ثيودور ميرون، والمدعي العام للآلية الدولية

لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، السيد سيرج براميرتس، على تقريريهما (انظر S/2018/347 و S/2018/471) وعلى إحاطتيهما المفيدتين والشاملتين.

ونود أيضا أن نرحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل في صربيا، فضلا عن ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا.

إن كازاخستان ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب وبدعم المحاكم الجنائية الدولية. ويلاحظ وفدي مع الارتياح الاستمرار الناجح لعمل الآلية المتعلق بأداء عدد من مهام المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، من قبيل إنفاذ الأحكام، حماية الضحايا والشهود، إدارة المحفوظات، والانتقال بسلاسة وفعالية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

إننا نقدر للغاية قيادة الرئيس تيودور ميرون، التي أتاحت إنجاز تلك المهمة بنجاح.

وترحب كازاخستان بتمكن الآلية ،رغم الصعوبات التي واجهتها جراء تخفيض ميزانيتها لفترة السنتين الحالية، فقد أحرزت تقدما كبيرا في ترسيخ مكانتها كهيكل صغير ومؤقت وفعال. ونحن سعداء بخطة تخفيض النفقات التي وضعتها ونفذتها.

إننا نرحب بتطوير الآلية للقواعد والإجراءات والسياسات المنسجمة والمبنية على أفضل الممارسات في كلتا المحكمتين، وكذلك على أساس ممارستها الخاصة. وسيضمن ذلك إمكانية وفائها بولايتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. ونعتبر مدونة السلوك المهني التي تمت صياغتها لقضاة الآلية خطوة متقدمة، في اتجاه تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية في وظائفها. ومع ذلك، نعتقد أن هناك دائما مجالا للتحسين ونحث الآلية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لبناء شراكات شفافة وخاضعة للمساءلة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبالنظر إلى الأهمية القصوى لضمان عمل الدول الأعضاء مع الآلية من أجل تحقيق العدالة الدولية، فإننا ندعو جميع الدول إلى التعاون الكامل معها. وفي سياق مهمة الآلية ذات الأولوية المتمثلة في السعي لإلقاء القبض على ثمانية من الهاربين، يسرنا أن نحيط علما بجهود المدعي العام في هذا الصدد ونأمل أن يتم القبض عليهم وتقديمهم إلى المحاكمة في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أشير إلى العمل الذي تقوم به الآلية فيما يتعلق بأرشيفي كلتا المحكمتين، وهما حقا لا يقدران بثمن بالنسبة للأغراض العملية والبحثية على السواء. إننا نحيي ونقدر قيام الآلية بوضع وتنفيذ نظام متكامل لإدارة المحفوظات والسجلات. وبالنظر إلى ذلك، نأمل ألا يؤثر خفض ميزانية الآلية على الحفاظ على هذا التراث بأي شكل من الأشكال. وتعرب كازاخستان عن تقديرها الكبير لدور الآلية ومكانتها في النظام الإداري للعدالة الدولية وفي المساعدة على الحفاظ على ثقتنا في القانون الدولي، وضمان عدم إفلات المدانين بارتكاب جرائم خطيرة من العقاب. أخيرا، نؤكد التزامنا الراسخ بتعزيز سيادة القانون والعدالة في العالم من خلال دعم الآلية في كل جانب من جوانب عملها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للاتحاد الروسي.

يراقب وفد بلدنا عن كثب عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ولا سيما الإجراءات القضائية المتخذة في إطارها، ونحن ممتنون لقادة الآلية على معلوماتهم التفصيلية وتقاريرهم عن ذلك. إننا نولي اهتماما دقيقا لمدى تمكنها من التعلم من أنشطة المحاكم الجنائية الدولية التي أنشأها مجلس الأمن. وكما نعلم، فإن تاريخ إحداها وهي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قد شابه اتباع نهج انتقائي للعدالة، والكثير من التأخير في إجراءاتها الجنائية وانتهاك حقوق المتهم في محاكمة عادلة.

تنتهي ولاية الآلية الحالية ومدتها سنتان في ٣٠ حزيران/يونيه، كما نعلم جميعا. ويتعين على مجلس الأمن خلال هذا

الشهر، أن يكمل استعراض أنشطة الآلية حتى الآن وأن يعكس النتائج في قرار ملائم يعد اعتماده شرطا أساسيا لتمديد عمل الآلية لسنتين إضافيتين. وبحلول نهاية شهر حزيران/يونيه، ستنتهي مدة عضوية أعضاء هيئة سجل القضاة، والرئيس والمدعي العام للآلية.

وللأسف، يؤكد تحليلنا لممارسة الآلية في قضايا محددة أنها ورثت أساليب العمل المعيبة للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة. ويشكل الحكم في قضية فويسلاف شيشيلي تأكيدا آخر لذلك. إن إعادة كتابة حكم بالبراءة كحكم إدانة بالحبس، لا يكشف سوى أوجه القصور في نموذج العدالة في شكل آلية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وبالمثل، يمكن استخلاص استنتاجات مميزة للغاية بشأن ما يجري مع الآلية من التقرير (S/2018/206) الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أعده مجلس الأمن لاستعراضه. واستنادا إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يبدو أن الآلية تتخذ نفس النهج الذي اتبعته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا فيما يتعلق بقضايا الإدارة الداخلية وسياسات شؤون الموظفين على السواء. ونتيجة لذلك، يشير المكتب إلى وجود خلاف بين الإدارة والعاملين وإلى تدهور جو العمل، وانخفاض الروح المعنوية بين الموظفين، وقد ناقش أعضاء المجلس ذلك هذا الصباح. لقد حذرنا من خطر هذا الأمر منذ عامين عندما قدم اقتراح بإعادة تعيين قيادة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تلقائيا في المناصب المقابلة في الآلية. وبالمناسبة، لسبب ما، كان حجم عبء العمل القضائي بمثابة مفاجأة للآلية.

ويساورنا القلق إزاء تأكيدات تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن فرع أروشا التابع للآلية ينظر إليه بعض الموظفين في لاهاي كمكتب ميداني. ونعتقد أن نقل المدعي العام والأمين إلى أروشا، الذي أعلن عنه في تقرير رئيس الآلية، سيحسن التنسيق والوحدة الإدارية بين فروع الآلية وجعلها كيانا واحدا. ونأمل أيضا أن يمكّن هذا النقل قيادة الآلية من التركيز على الأنشطة المقررة لها. وحتى الآن، لا يزال تقرير المدعي العام يولي الكثير من الاهتمام لمسألة مكافحة الإفلات من العقاب في بلدان يوغوسلافيا السابقة. ويتضمن مرة أخرى تقييمات غير ذات صلة بآفاق التكامل الأوروبي فيما يتعلق بتلك البلدان، بما في ذلك في سياق الإستراتيجية ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي.

ونود أن نذكّر المجلس بأن الآلية ينبغي ألا تتجاوز حدود ولايتها ووظائفها. وكما لاحظنا مرارا، فقد أنشئت آلية تصريف الأعمال المتبقية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) كهيئة مؤقتة باختصاصات محدودة للغاية لاستكمال العمليات التي لم تتمكن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من الانتهاء منها. وهذا هو السبب في أن عنوانها الرسمي يتضمن كلمة ''المتبقية''. وتتطلب الطبيعة المؤقتة لولاية الآلية أن تكتمل مهامها المتبقية في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك الإجراءات القانونية، التي يعد تأخيرها بحجة انخفاض التمويل، أمرا غير مقبول.

ونود أيضا أن نشير إلى أن الآلية، وفقا لنظامها الأساسي، لا تملك سلطة تحليل نوعية النظم القضائية الوطنية. ولا ينبغي صرف انتباه موظفي الآلية بأي نوع من الأنشطة أو المناسبات التعليمية مثل الحلقات الدراسية والدورات التدريبية، لا سيما بالنسبة للبلدان الثالثة التي لا تشكل جزءا من المنطقة المعنية.

ونود أن نؤكد على وجه الخصوص، أهمية حماية حق المتهم في الحصول على الرعاية الطبية العالية الجودة المناسبة وفي الوقت المناسب. ومن بين أمور أخرى، يتطلب هذا الحق استخدام معلومات موثوقة ومكتملة بشأن صحة المدعى عليهم. ويجب ألا تتكرر أخطاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في هذا الصدد، تحت أي ظرف من الظروف. حيث أن الإهمال شاب أعمالها، وأدى إلى قائمة كاملة من الأشخاص الذين

يموتون في الحجز. بشكل عام، نعتقد أنه في هذه المرحلة، عندما تكون لدينا تقديرات إرشادية عن المدة التي سيستغرقها الإنتهاء من الإجراءات في قضايا راتكو ملاديتش، وجوفيكا ستانيشيتش، وفرانكو سيماتوفيتش، سيكون قد حان الوقت بالنسبة للمجلس لكي يفكر بشكل موضوعي في اختتام أنشطة الآلية في المستقبل المنظور.

في الختام، أود أن أقول إننا نأمل أن تسفر قيادة الآلية عن خطة مدروسة جيدا فيما يخص إجراءاتها القانونية وأنشطتها القانونية الأخرى.

إننا ننتظر توقعات موثوقة وأقصى قدر من الكفاءة والشفافية، فضلا عن التزام صارم بالمعايير القضائية، بما في ذلك الجداول الزمنية للمحاكمات. ونرى أن مجلس الأمن قد قدم بالفعل جميع الفرص الإجرائية وغيرها من الفرص بشأن ذلك الأمر للآلية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة العدل في صربيا.

السيدة كوبوروفيتش (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحته هذه الفرصة لي لمخاطبته اليوم بالنيابة عن جمهورية صربيا.

إن صربيا تفي بجميع التزاماتها المتعلقة بالتعاون مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. بعد إغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم تتبق من القضايا المعروضة على الآلية سوى قضية واحدة أمام الدائرة الابتدائية وقضيتين أمام دائرة الاستئناف.

لقد واءم بلدي تشريعاته مع المعايير ذات الصلة، وييسر التعاون مع الآلية فيما يتعلق بجميع الأفعال التي أدرجها مجلس الأمن في النظام الأساسي للمحكمة باعتبارها جرائم دولية خطيرة. وبذلك تكون صربيا قد أثبتت أنها ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب. كما ينعكس ذلك الالتزام كذلك في عدد ورتب المتهمين الذين حاكمتهم المحكمة.

وتواصل صربيا تيسير حرية وصول مكتب المدعي العام للآلية إلى كل الأدلة والوثائق والمحفوظات والشهود؛ ومن الواضح أنه لم يكن للانتهاء من أعمال المحكمة أثر على التعاون مع الآلية. فالتعاون يتم من دون شرط. وقد تم تناول جميع الطلبات، بما في ذلك طلبات مكتب المدعي العام والدوائر وقلم الآلية. وقد أحيلت الوثائق من محفوظات الهيئات الحكومية على وجه السرعة.

ويتركز التعاون الجاري حول قضية المدعي العام ضد بيتار يويتش وفيبريكا راديتا. وقد طلب مكتب المدعي العام، في مناسبتين، ٦٧٧ ١ وثيقة تتألف من عدة آلاف من الصفحات. وقد طلبت صربيا، ردا على الطلبات وانطلاقا من توصيات المؤسسات المختصة، تطبيق تدابير الحماية في الدائرة الابتدائية. وقد طلب كذلك من شخصين، وهما عضوان في أجهزة الأمن الصربية، الإدلاء بشهادتهما وقد منحت الموافقة. وقد تم إعفاؤهما، كذلك، من التزاماتهما فيما يتعلق بأسرار الدولة والأسرار العسكرية والأسرار الرسمية أو كلتيهما. وقد طلبت تدابير حماية في الدائرة الابتدائية في تلك القضية كذلك.

وعلى مدى أكثر من ٢٠ سنة، سلمت صربيا مكتب المدعي العام للمحكمة، ودوائرها وأفرقة الدفاع مئات الآلاف من الوثائق، بيد أن العديد منها لم يستخدم في الدعاوى. وعلى الرغم من الوعد بأن تعاد الوثائق غير المستخدمة التي لا تخص سجلات المحكمة إلى صربيا، فإن ذلك لم يحدث حتى الآن. وأود أن أشير، في ذلك السياق، إلى أن المسألة العامة المتعلقة بمحفوظات المحكمة لم تحل؛ فمصيرها واستخدامها يتعلقان بإنشاء مراكز معلومات في الدول التي انبثقت عن يوغوسلافيا السابقة. وقد أعربت صربيا، خلال الزيارة الأخيرة لرئيس المحكمة أغيوس إلى بلغراد، عن استعدادها لإنشاء مركز من هذا النوع في

بلغراد، وعينت ممثلا في فريق عامل مشترك يشمل كذلك ممثلين عن المحكمة. غير أنه على الرغم من اقتراح ذلك مرتين، لم نتلق أي رد في ذلك الصدد حتى الآن.

وقد اتبعت صربيا، في جهودها المتواصلة لتحسين نظامها القضائي، المبادئ التوجيهية المحددة، في جملة أمور، من خلال استراتيجيتها الوطنية للمقاضاة على جرائم الحرب. وقد اعتمدت حكومة جمهورية صربيا الاستراتيجية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ بدعم كامل من جميع الهيئات التنفيذية والقضائية المعنية بالتحقيقات، علاوة على المنظمات التي ترصد وتبلغ عن تلك الإجراءات كجهات مراقبة مستقلة.

وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، أنشأت الحكومة هيئة لرصد تنفيذ الاستراتيجية. وهي تتألف من ممثلين لجميع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك المدعي العام لجرائم الحرب، وبرئاسة وزير العدل. وقد اعتمدت تقريران بحلول ٣١ آذار/مارس، بينما يجري إعداد تقرير ثالث ليعتمد في تموز/يوليه. وقد نشر التقريران بكل من اللغة الصربية واللغة الإنكليزية على الموقع الشبكي لوزارة العدل.

وقد قدم مكتب المدعي العام للآلية الدعم الكامل لمشروع استراتيجية صربيا للمقاضاة من أجل التحقيق والمقاضاة في جرائم الحرب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣. وقد أعرب مكتب المدعي العام مجددا، في دعمه مشروع الاستراتيجية، عن التزامه التام بدعم مكتب المدعي العام في صربيا في اضطلاعه بولايته الهامة لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب في صربيا. وقد اعتمد مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا الاستراتيجية في ٤ نيسان/أبريل.

ومن المهم الإشارة، في سياق تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية واستراتيجيات المقاضاة، فضلا عن قدرات مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا، إلى أنه قد تم تعيين نائب للمدعي العام مؤخرا وإلى أنه يتوقع انتخاب نائبين آخرين في غضون شهر.

وعلاوة على ذلك، خصصت الحكومة أموالا لتحسين القدرات في أيار/مايو الماضي، بينما زادت وزارة العدل عدد مساعدي المدعي العام بعدد أربعة ووافقت على تعيين ثلاثة نواب آخرين.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الأكاديمية القضائية على إعداد مناهج من أجل تدريب المدعين العامين والقضاة لتحديث معرفتهم بتقنيات التحقيق في جرائم الحرب ومحاكمتها، وحماية الضحايا والشهود. وسيتم إجراء التدريب بالتعاون مع مكتب المدعي العام للآلية.

وقد رحب المدعي العام للآلية في تقريره (S/2018/347، المرفق)، بعدد القضايا التي تمت إجراءات محاكمتها في كرواتيا، جرت المحاكمة في معظمها غيابيا. وأود أن أذكر بأن مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا قد علق ٣٠ قضية تشمل أكثر من ٧٠ شخصا صدرت بحقهم لوائح اتهام، لأن مكان وجودهم مجهول. فهل لنا أن نفهم أنه ينبغي لصربيا أن تلجأ إلى إجراء محاكمات غيابية لجعل عدد القضايا التي تمت المحاكمة فيها وتسويتها مرضيا؟

ويواصل المدعي العام ليقول في تقريره أن صربيا لم تتخذ بعد خطوات مجدية ضد متهمين رفيعي المستوى. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا يغيب عن البال أن العديد منهم قد جرت محاكمته أمام المحكمة وأن ممارستها المتعلقة بتبرئة المتهمين تؤثر على معايير وقواعد المقاضاة لدى الجانب الصربي. وعلاوة على ذلك، فإن صربيا لا يمكنها محاكمة جرائم الحرب التي ارتكبت ضد الصرب في كوسوفو وميتوهيا بسبب استمرار بريشتينا في رفض التعاون مع بلغراد والاستجابة للطلبات المقدمة من مكتب المدعي العام لجرائم الحرب، على النحو المبين أيضا في التقرير.

وبعد أن تولت الآلية قضية المدعي العام ضد بيتار يويتش وفييريكا راديتا طلب القاضي الوحيد آيدين سيفا أكاي من صربيا أن تؤكد أنها ستتولى إجراءات المحاكمة. وانطلاقا من رأي المحكمة المختصة ومكتب المدعي العام، ومع الالتزام بتوفير جميع

الضمانات الإجرائية لمحاكمة عادلة، أكدت صربيا بالفعل قدرتها واستعدادها لتولي إجراءات القضية.

وقد طلبت المدعية العامة صديقة المحكمة إشراكها بشكل نشط في الإجراءات وقد وافق القاضي الوحيد على طلبها؛ وقد قدمت احتجاجها للقاضي الوحيد على تولي صربيا إجراءات القضية. وقد قدم القاضي الإحالات في شكل أمر محكمة لصربيا يطالبها فيه بالإعراب عن موقفها في هذا الشأن في غضون فترة محددة. وقد ردت وزارة العدل على القاضي في ثلاث مناسبات، في نيسان/أبريل وأيار/مايو.

والغرض من إشراك المدعية العامة صديقة المحكمة في هذه القضية ليس واضحا، ما لم يكن المقصود منه تأخير الإجراءات. ويساورنا قلق إزاء تعليقات المدعية العامة صديقة المحكمة في ذلك الصدد. فهي تشكك في أهلية المؤسسات القضائية الصربية والحصانة البرلمانية ليويتش وراديتا وتحلل الرأي العام في صربيا. إن تلك الممارسة لا صلة لها بسير الإجراءات القضائية أمام محاكم مستقلة.

ومحاكمة تلك القضية تصب في مصلحة صربيا. وأؤكد مرة أخرى على استعداد صربيا لتولي إجراءات المحاكمة.

ونتوقع من الآلية أن تتجنب ممارسة المحكمة المتمثلة في تسويف بعض القضايا، والانتهاء من القضايا المتبقية في غضون فترة زمنية معقولة.

وتظل صربيا تلتزم بمحاكمة جرائم الحرب بصرف النظر عن جنسية مرتكبي الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية.

كما إن نجاح الإجراءات يتوقف على التعاون الإقليمي، الأمر الذي يتضح بصورة أكبر في الوقت الراهن في البوسنة والهرسك. وقد اعترفت مؤسسات صربيا القضائية بالأحكام الصادرة في البوسنة والهرسك، وقد تولت محاكمة قضايا معينة تم الامتثال فيها لجميع متطلبات الإجراءات القانونية. وقد تم، في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، الاعتراف بأحكام محاكم البوسنة والهرسك في سبع قضايا، مع إصدار المحاكم الصربية أحكاما على المتهمين بالحبس إلى ما يصل إلى ١٠٤ سنوات على أساس تلك الأحكام. وجميع هؤلاء المدانين من الصرب. بيد أنه ينبغي ألا تستخدم قضية واحدة، التي لا تزال قيد النظر، للطعن على التعاون مع البوسنة والهرسك، كما فعل في التقرير.

وفي سياق التعاون مع كرواتيا، أسفر اجتماع لوزيري العدل في بلغراد في آذار/مارس الماضي عن إنشاء لجنتين كلفتا، على التوالي، بمهمة تبادل قوائم الأشخاص المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم حرب وبإعداد معاهدة ثنائية لتناول إجراءات المحاكمة في جرائم الحرب.

وقد اجتمعت اللجنة الأولى في ٢٦ نيسان/أبريل لتبادل القوائم والاتفاق على طرائق التعاون في المستقبل. ومن المتوقع أن تبدأ اللجنة الأخرى عملها في الشهر القادم، وهذا أمر ذو أهمية فائقة للبلدين لمعالجة المسائل الثنائية المعلقة. ولن تدخر صربيا وسعا لتحقيق تقدم ملموس في حل مسألة الأشخاص المفقودين في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك وفي كوسوفو وميتوهيا، وإغلاق هذه الصفحة بالنسبة إلى أسرهم. وقد كُلّفت اللجان المشتركة بين صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك بتلك المهمة.

كما قلت في بياني السابق أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.8120)، ستساعد مبادرة بلدي التي تتعلق بإنفاذ الأحكام في البلدان الأصلية للأشخاص على تحقيق الغرض من العقوبة وإعادة التكييف الاجتماعي، وهو ما لا يحدث عند تنفيذ الأحكام في بلدان بعيدة. إن الأشخاص المدانين لا يفهمون اللغة المستخدمة في البلدان البعيدة ولا يمكنهم لقاء أسرهم وأقاربهم الآخرين. ويجري في أغلب الأحيان احتجازهم في ظروف غير ملائمة ويتلقّون رعاية صحية دون المستوى المطلوب، وهو ما تبرزه الرسائل الموجهة من القاضي ميرون، رئيس الآلية، إلى السلطات الإستونية، وآخرها تلك المرسلة في بداية أيار/

مايو. وصربيا مستعدة لتقديم ضمانات بأن جميع التدابير الأمنية ستُتخذ في حالة تنفيذ العقوبات في البلد الأصلي. كما أنها تقبل بالرصد الدولي.

ويساورنا القلق إزاء صحة بعض الأشخاص المتهمين والمدانين. وعلى الرغم من الضمانات التي قدمتها صربيا، رفضت الآلية بعض طلبات الإفراج المؤقت عن بعض الأشخاص لتلقي العلاج. وبعد أشهر من التأخير، وصف أطباء السجن في نهاية المطاف لشخص مدان علاجاً مطابقاً لذلك الذي اقترحه الأطباء الصرب منذ فترة طويلة. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى عدم كفاية الرعاية الطبية في بعض الحالات. وأنا أقوم بذلك في هذه المناسبة لأني أعتقد أن توفير الرعاية الصحية الملائمة يجب ألا يتوقف على حسن النية أو أن يكون عرضة للتلاعب؛ إنه باختصار حق أساسي من حقوق الإنسان.

في الختام، أود أن أشير إلى أن صربيا ليست لها مسائل عالقة مع الآلية وأن تعاونها معها سيستمر من دون عوائق. ونتوقع أن نجد هذه الحقيقة متمثلة في التقارير المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكاشينوفيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكر رئيسي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على تقريريهما (انظر S/2018/347 و S/2018/471) وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين اليوم عن التقدم المحرز في عمل الآلية.

وننوّه بالتقدم المستمر الذي أحرزته الآلية في تنفيذ الأنشطة المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي أُغلقت حالياً. ويكتسي الانتهاء بنجاح من ولاية الآلية بطريقة فعالة وفي إطار زمني معقول أهمية بالغة لتحقيق العدالة والمصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة. وعلى مر الأعوام، ظل تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ثابتاً وكاملاً، كما يتضح من تقارير المحكمة. وعلى نفس المنوال، فإننا نظل ملتزمين بالإسهام بنشاط في الجهود التي تبذلها الآلية لإنجاز مهمتها.

وبالإضافة إلى التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تظلّ البوسنة والهرسك ملتزمة بتحسين كفاءة المؤسسات المحلية المختصة بجرائم الحرب. وتمثل المؤسسات القضائية المستقلة والخاضعة للمساءلة التي تتمتع بثقة الجمهور في جميع أنحاء البلد شرطا مسبقا ليس لملاحقة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب من الأفراد فحسب، بل أيضاً لتحقيق المصالحة بين البشناق والكروات والصرب، الذين يشكلون الشعوب التأسيسية للبوسنة والهرسك.

وتؤدي الاستراتيجية الوطنية للبوسنة والهرسك المتعلقة بجرائم الحرب دوراً أساسياً في إحراز تقدم بشأن المصالحة. وتنفيذ الاستراتيجية عملية معقدة تشارك فيها العديد من المؤسسات على جميع مستويات السلطات في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نواصل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز النظام القضائي الوطني على جميع المستويات. ونحن حالياً بصدد تحديد الأنشطة وزيادة تعريفها لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب بهدف محاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب.

وقد رفع مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ٢٩ لائحة اتهام جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد أن حول أنشطته على مدى العامين الماضيين من معالجة قضايا الفئة ٢ إلى معالجة عدد كبير من لوائح الاتهام الهامة في قضايا معقدة تتعلق بمشتبه فيهم من الرتب المتوسطة والعليا. ونرحّب بدعم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صعيد تعزيز الموارد البشرية والمادية للمؤسسات القضائية التي تعالج قضايا جرائم الحرب في البلد وعلى صعيد بناء القدرات

العامة الهامة من أجل الإنجاز الكامل للنقاط المرجعية والأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

ونعتقد أن التعاون المتسق بين مكتبي المدعين العامين والسلطات المختصة في البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، وفقاً لمبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون، أمر حاسم الأهمية في التحقيق في جرائم الحرب وملاحقتها قضائيا. ويسرنا أن المدعي العام براميرتس قد أقر بأن التعاون المثمر بين مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا يواصل تطوره ويزداد قوة. وعلى هذا النحو، فإنه يشكل مثالا إيجابيا للمنطقة. ولا تزال البوسنة والهرسك ملتزمة بتشجيع تقوية التعاون الإقليمي وزيادة تنسيقه.

إن مكافحة الإفلات من العقاب في دولة معقدة متعددة القوميات مثل البوسنة والهرسك شرط أساسي لتحقيق المصالحة والحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، تكتسي ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، بصرف النظر عن الأصل القومي أو الديني للجناة أو الضحايا، أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد والمنطقة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحّب برئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ميرون، وكذلك بالمدعي العام براميرتس، وأشكرهما على الإحاطتين الإعلاميتين اليوم. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولكبار مسؤولي الآلية الموجودين في القاعة اليوم دعم كرواتيا الكامل لمهمة وعمل الآلية.

إن كرواتيا، بوصفها ضحية العدوان الوحشي الذي وقع في تسعينيات القرن العشرين، والذي ارتُكبت إبانه العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على أراضيها وضد شعبها، كانت مؤيداً قوياً لإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ووضعنا ثقتنا في المحكمة لتكون درعاً واقياً من أقصى مستويات الوحشية التي مورست خلال العدوان ولكي تعاقب على النحو الواجب مرتكبي أسوأ الجرائم المرتكبة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، منذ بداية عمل المحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٩٣ وحتى إغلاقها في نهاية عام ٢٠١٧، تعاونت كرواتيا بشكل وثيق وتام مع المحكمة.

وللأسف، وبعد أكثر من ٢٥ عاماً، لم يجد عدد كبير من الضحايا وأسرهم حتى الآن العدالة التي طال انتظارها. ولذا، تؤيد كرواتيا تماما الآلية وجهودها المتواصلة الرامية إلى محاكمة أبرز مرتكبي الجرائم البشعة التي ارتُكبت خلال تسعينيات القرن العشرين في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

ولم تتردد كرواتيا في القيام بدورها لضمان المساءلة. ومن الجدير بالذكر مرة أخرى أن الفضل في انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي - وسنحتفل قريباً بالذكرى السنوية الخامسة لعضويتنا في الاتحاد - يرجع في جانب كبير منه إلى إجراء إصلاح شامل للنظام القضائي الكرواتي. وشمل الإصلاح إنشاء دوائر متخصصة لجرائم الحرب ومواءمتها مع أعلى المعايير الدولية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. وكان التعاون الكامل والمطلق مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة جزءاً أساسياً لا يتجزأ من عملية انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولم ندّخر جهداً في تلبية جميع طلبات التعاون التي قدمتها المحكمة. وهذا هو بالضبط النهج الذي نتوقعه من جميع الدول في المنطقة، ولا سيما من صربيا والبوسنة والهرسك. ومن الحيوي أن تُنشئ هذه الدول هيئات قضائية مستقلة ومحايدة وأن تتحلى بضبط النفس فيما يتعلق بأي شكل من أشكال التلاعب في التحقيقات وعمليات المقاضاة في جميع أنواع القضايا، سواء التي يحركها المدّعون العامّون المحليون أو تلك التي أحالتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم الوطنية.

ومن أجل الاستمرار في هذا المسار وتحقيق نتائج، يستلزم الأمر التزاما سياسيا قويا، فضلاً عن نهج أكثر حسماً في

معالجة جرائم الحرب، ولا سيما تلك المتعلقة بالرتب العسكرية العليا. وبالمثل، فإن التعاون الكامل مع الآلية ضروري، وفي هذا الصدد، فإن سياسة الدعم المشروط المبدئية والثابتة للاتحاد الأوروبي ليست بمثابة حافز قوي فحسب، ولكنها أيضاً آلية رقابة أساسية.

وما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار عدم تعاون صربيا مع المحكمة ومع الآلية أيضا. ونشدد على ضرورة تعاون صربيا الكامل مع الآلية، بما في ذلك القبول التام لجميع قراراتها وأوامرها، فضلا عن تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار باستمرار تجاهل صربيا لبعض قرارات المحكمة والآلية، فإن مما يتعارض مع المبادئ الرئيسية والمصلحة في تحقيق العدالة إحالة قضية المدعي العام ضد بيتار يويتش وآخرين إلى صربيا.

ولا بديل للتعاون مع الآلية، كما هو الحال مع المحكمة سابقا، فضلا عن التعاون الإقليمي بين الدول المعنية فيما يتعلق بقضايا جرائم الحرب. ومع ذلك، لا بد من التشديد على أن التعاون الإقليمي ليس مسارا ذا اتجاه واحد، بل يعني توفر الثقة بين الدول المعنية، ويقترن بإبداء الإرادة والالتزام الصادق من جانب جميع الدول بمحاكمة جرائم الحرب دون أي كيل بمكيالين أو استثناءات لرعاياها أو أي من أفراد مجموعات وطنية بعينها.

ومثلما ذكرت وزيرة العدل الصربية للتو في بيانها إلى الاجتماع الأخير بين وزراء العدل الكروات والصرب – الذي عقد بروح من الاستعداد لتعزيز التعاون – فقد تم الاتفاق على إنشاء لجنتين مشتركتين: ستعمل إحداهما على التوصل إلى اتفاق ثنائي على التعاون في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، بينما ستعمل الأخرى على تبادل قوائم الأشخاص المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم الحرب. في السياق نفسه وبهدف تسوية المسائل القائمة في ذلك المجال، دعا وزير العدل الكرواتي زميله من البوسنة والهيرسك إلى زغرب لعقد اجتماع مشترك من المتوقع عقده في الأسبوع المقبل.

وفيما يتعلق بالتقريرين المعروضين علينا (انظر S/2018/347 و S/2018/471) فإنه يتعين عليّ التأكيد على أن الممارسة المتمثلة في تسمية غير المتهمين من المتواطئين في نشاط إجرامي مشترك أمر يخالف التقليد القانوني الأوروبي على وجه الخصوص، ومخالف أيضا لممارسة العديد من المحاكم الأمريكية. وتتعارض هذه الممارسة صراحة مع المعايير والقواعد الرئيسية لحقوق الإنسان مثل الحق في المحاكمة العادلة أو الحق في حسن السيرة والسمعة. وينطبق ذلك بوجه خاص عندما تتم تسمية أشخاص متوفين ولا تتاح لهم إمكانية مراجعة الأحكام الصادرة بحقهم في إجراءات منفصلة. ولن أخوض في أي منطق قانوني أو غيره خلافا للمعايير القانونية الراسخة، ولكن أود أن أذكّر المجلس والمشاركين في مناقشة المبدأ الأساسي للقانون الجنائي بإيجاز – بحق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته من قبل محكمة مختصة في الإجراءات بين الأطراف وفقا للقانون. وبالإضافة إلى ذلك، ليست هناك أي مصلحة مشروعة أو مبرر لتسمية المتواطئين من غير المتهمين في الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية، أو في أي بيانات رسمية صادرة من كبار المسؤولين.

ويساورنا بالغ القلق زاء ممارسة إنكار أخطاء الماضي الواسعة الانتشار في جميع أنحاء المنطقة – وهي ممارسة تقترن بتمجيد مجرمي الحرب والجرائم المرتكبة. وتُعدُّ التحريفية جزءا من تلك الممارسة، بما لها من آثار مدمرة على الاستقرار فيها. وبالتالي، تدين كرواتيا بشدة التهديدات التي وجهها فويسلاف شيشيلي – وهو مجرم حرب مدان وعضو حالي في الجمعية الوطنية الصربية – إلى ممثلي الكروات في فويفودينا في صربيا.

وعند إجراء لقاء معه بعد بضع ساعات فحسب من إصدار دائرة الاستئناف حكما بحقه بالسجن لمدة ١٠ سنوات على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بحق الكروات في فويفودينا في عام ١٩٩٢، قال شيشيلي بكل وقاحة أنه على استعداد تام لتكرار الجرائم نفسها التي أدين بها، وأنه يعتز بذلك.

ومن المؤسف أن السلطات الصربية قد التزمت الصمت على تكرار خطابات الكراهية المستفزة هذه ضد الأقلية الكرواتية في فويفودينا وخارجها، وأن السيد شيشيلي لا يزال عضوا في البرلمان الصربي في تعارض مع تشريعات صربيا نفسها.

وكما أكدت الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكذلك الآلية، فإن من شأن خطاب الكراهية والتصريحات المشينة أن يؤديا إلى عواقب كارثية وإلى التحريض على ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويتحمل السياسيون وكبار المسؤولين مسؤولية خاصة عن الكشف عن مثل هذه الخطابات وتوضيح معناها الكامل ووضعها في سياقها، فضلا عن رفضهم القاطع لها وإدانتها. وذلك هو بالضبط ما نتوقعه من المسؤولين الصرب، أي الكشف عن المعنى الحقيقي لعبارات شيشيلي، وهي ليست سوى هراء شرير صادر عن مجرم حرب مدان.

وتولي كرواتيا اهتماما كبيرا للقضايا المتبقية أمام الآلية، وخاصة قضية المدعي العام ضد ستانيسيتش وسيماتوفيتش. ونحن على ثقة تامة بأن الادعاء سيوفر للدائرة الابتدائية ما يكفي من الأدلة لإثبات المسؤولية الجنائية لستانيشيتش وسيماتوفيتش في النزاع المسلح في كرواتيا والبوسنة والهرسك بما لا يدع مجالا للشك، ودورهما في النشاط الإجرامي المشترك على النحو الذي حددته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية الاعتداء على كرواتيا والبوسنة والهرسك. ونحن مقتنعون بأن الأحكام النهائية في قضيتي كاراديتش وملاديتش ستثبت وجود نشاط إجرامي مشترك مماثل بهدف إقامة دولة صربية متجانسة عرقيا بوسائل إجرامية في البوسنة والهرسك.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن مسألة الأشخاص المفقودين ما تزال تتصدر أولويات كرواتيا التي تهدف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساءلة عن الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو ما زالو في عداد المفقودين، مع توفير أي معلومات عن مصيرهم لأسرهم. تحقيقا لتلك الغاية، فإن تعزيز التعاون بين الدول في المنطقة أمر بالغ الأهمية. ويشمل ذلك فتح جميع المحفوظات – وهو الأمر الذي لا تبدي صربيا أي استعداد له. ونرى أن الآلية في وضع يمكّنها من الاضطلاع بدور داعم في ذلك الصدد.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالقول إن كرواتيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بتطوير العلاقات الطيبة والتعاون مع الدول المجاورة، ونؤيد بقوة تطلعاتها إلى نيل عضوية الاتحاد الأوروبي على أساس الامتثال التام لشروط العضوية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، يسرني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي روسيا رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أن أؤكد لكم تعاون رواندا الكامل ومشاركتها الفعالة خلال فترة رئاستكم.

وأشكر القاضي ميرون والمدعي العام براميرتس على تقريريهما (انظر S/2018/347 و S/2018/471) وإحاطتيهما. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتقدم بالشكر الخاص إلى مكتب المدعي العام والمدعي العام براميرتس شخصيا، على التعاون المطلوب بين مكتبه والمدعي العام والسلطات القضائية في رواندا، بما في ذلك التعاون في إلقاء القبض على الهاربين المتبقين الذين ما زالوا طلقاء.

وهذه مناسبة ملائمة لتقييم نتائج وفعالية مؤسسة هامة كهذه بالنسبة للعدالة الدولية. ونظرا لعظم التحديات للعدالة في حقبة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا، تولي حكومة بلدي أهمية خاصة لآلية دولية فاعلة وقادرة على تعزيز الجهود التي نبذلها لأجل ضمان تحقيق العدالة عقب ارتكاب الجرائم الفظيعة الناجمة عن الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤.

لقد كانت المحكمة الجنائية الدولية في رواندا رائدة في إرساء نظام للعدالة الجنائية الدولية يتسم بالمصداقية. وما تزال بعض الإنجازات التي حققتها، وخاصة الأحكام التي أصدرتها فيما يتعلق باستخدام الاغتصاب ووسائط الإعلام باعتبارهما أسلحة لارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، معالم هامة للفقه القانوني المتعلق بجرائم الإبادة الجماعية.

وإذ نضع تلك الإنجازات الإيجابية في الاعتبار، فإن ما ينبغي أن يظل مصدر قلق بالنسبة لنا جميعا أن إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومصداقية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين قد أصبحا على المحك حقا. ومنذ إنشاء الآلية في عام ٢٠١٢ أصدرت أحكاما على ما يزيد على ١٠ من مدبري جرائم الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا قبل انتهاء مدة محاكمتهم.

لقد صدرت قرارات الإفراج المبكر في ظروف لم تتسم بالشفافية وباستخدام إجراءات متعارضة. وتجدر الإشارة إلى أن الآلية لم تتمكن من اعتقال أو محاكمة هارب واحد من المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية خلال الفترة نفسها بسبب عدم تعاون الدول الأعضاء.

وقبل بضعة أسابيع، فوجئت حكومة بلدي بشدة لتلقي طلب من رئيس الآلية، للمرة الأولى، لمعرفة رأيها بشأن ثلاثة طلبات إضافية للإفراج المبكر عن مدانين بارتكاب جرائم إبادة جماعية. وفوجئنا بذلك لأن الحكومة لم تتلق قط طلب كهذا خلال السنوات الست من عمر الآلية. وبينما نقدر الفرصة لتقديم رأينا وهو ما قمنا به بالفعل، فإن ذلك الطلب الفريد من الآلية يؤكد الافتقار إلى الشفافية والاتساق، وهو ما فتئنا نشجبه منذ فترة طويلة. كما أنه بين أن قرار عدم التماس رأي حكومة رواندا قبل ذلك أو عدم التشاور مع روابط الضحايا والناجين من قبل كان بناء على التقدير الشخصي لرئيس الآلية ولم يتعلق الأمر قط بمسألة دوره. وقد يتساءل المرء عن الأسباب التي دفعت الآلية لطلب رأينا في هذه المرة حتى مع عدم تغيير القواعد. وأود أن أسهب قليلا بشأن نقطة أشرت إليها في وقت سابق فيما يتعلق بعدم مصداقية الآلية بسبب انعدام الشفافية فيما يتعلق بقرارات الإفراج المبكر.

في رواندا، نعتقد أن الغرض من السجن هو إعادة تأهيل الأفراد. وبالتالي، فإن ما نعارضه ليس مبدأ الإفراج المبكر في حد ذاته. وأود أن أذكر المجلس بأنه لا توجد دولة على وجه الأرض، ولا أي ولاية قضائية، قد خففت حتى الآن الأحكام الصادرة بحق المدانين بجرائم الإبادة الجماعية أو أفرجت عنهم مبكرا أكثر من رواندا. والمشكلة تكمن في غياب الشفافية والمساءلة في العملية التي تستخدمها الآلية لاتخاذ قرارات الإفراج المبكر تلك. وتكمن المشكلة في المعايير المستخدمة. وتكمن المشكلة في عدم مراعاة خطورة الجرائم المرتكبة. وتكمن المشكلة في عدم مراعاة عدم إظهار الأشخاص المستفيدين من هذا الإفراج المبكر للندم بالمرة. وقد اتخذ هذه القرارات رئيس الآلية وحده. وعلمت حكومة رواندا وروابط الضحايا والناجين بهذه القرارات من وسائط الإعلام.

وما زلنا نتساءل عن إلى أي مدى تم أخذ خطورة الجرائم التي ارتكبها هؤلاء المدانون بعين الاعتبار. وما زلنا نتساءل عن إلى أي مدى تم أخذ عدم إبدائهم للندم في الاعتبار. وما زلنا نتساءل عما يعتقده مسؤولو الآلية، ولا سيما الذين اتخذوا تلك القرارات، حينما يسمعون بأنفسهم الأشخاص المفرج عنهم ينكرون ارتكاب جرائمهم وجرائم الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وقد أعاد عدد من الأشخاص الذين استفادوا من الإفراج المبكر تنظيم أنفسهم منذ ذلك الحين وشكلوا رابطة لإنكار جرائم الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤ وأعادوا الترويج لأيديولوجية الإبادة الجماعية. وهم أحرار في الاضطلاع بتلك الأنشطة الإجرامية دون خوف من العواقب لأنهم قد أُفرج عنهم دون شروط. وسيظل ذلك جزءا من إرث الآلية. ولن تتمكن الآلية ورئيسها الحالي من الإفلات من ذلك الإرث.

وأود أن أشير إلى بعض أفضل ممارسات المحكمة الخاصة لسيراليون. ولن أضيع وقت المجلس وسأشير إلى توجيهها

الإجرائي للإفراج المبكر المشروط عن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة لسيراليون، الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتوفر لنا أفضل الممارسات تلك مجموعة صلبة من آليات المساءلة التي يمكن أن تستخدمها آلية تصريف الأعمال المتبقية نفسها. ونتوقع ونأمل أن يتمكن المجلس من تقديم المشورة إلى الآلية للنظر في أفضل الممارسات تلك.

تتعلق الممارسة الأولى بمعايير الأهلية للنظر في الإفراج المبكر المشروط. وتقتضي المحكمة الخاصة أنه لكي يكون المدان مؤهلا للإفراج المبكر، فإنه عليه إثبات ''المساهمة الإيجابية في إحلال السلام وتحقيق المصالحة في سيراليون''، مثل ''الاعتراف العلني بالذنب وإعلان الدعم لمشاريع السلام والاعتذار العلني للضحايا أو رد الحق للضحايا''. والأفراد الذين تفرج عنهم الآلية معروفون بإنكارهم للوقائع التاريخية التي أدينوا بسببها.

والممارسة الثانية لمحكمة سيراليون هي فرض شروط صارمة تتمثل في الإشراف ورد الحق إلى الضحايا ونبذ الأيديولوجيات المنافية للسلام والمصالحة والمناطق المقترحة لإعادة التوطين. ونعتقد أن عملية الآلية لتحديد الأهلية للإفراج المبكر تفتقر إلى هذه العناصر. بيد أنها آليات معقولة للمساءلة. ولا يوجد ما هو غير عادي على الإطلاق في طلب المساءلة، وهي آلية يجب تنفيذها لضمان عدم انخراط المدانين المفرج عنهم مرة أخرى في الأنشطة الإجرامية.

ثالثا، إن المحكمة الخاصة تقتضي أن يتم إعلام الشهود والضحايا وحكومة دولة الموطن وممثلي مناطق الإفراج المطلوبة والتواصل معهم بشأن عمليات الإفراج المبكر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تتاح لهم فرصة لتقديم آرائهم بشأن طلبات الإفراج المبكر قبل صدور قرار المحكمة. وكما ذكرت آنفا، يسرنا أننا قد تلقينا للمرة الأولى خلال السنوات الست من عمر الآلية طلبا قبل عدة أسابيع لكي تقدم الحكومة رأيها.

وتتشاطر رواندا الآلية شواغلها في مختلف التفاعلات مع كل من الرئيس والمدعي العام. ولم يتم حتى الآن إدخال أي تغيير على القواعد الإجرائية للإفراج المبكر. ومع ذلك، ندرك المحاولات البناءة من جانب عدد من القضاة والمدعي العام لتعديل القواعد الحالية بإضافة أحكام أقوى للمساءلة والالتزامات بالشفافية. غير أننا نأسف لحالة الجمود الحالية بشأن هذه المسألة، حيث أنه لم يتم بعد إجراء أي تغيير.

في الختام، أود أن أقدم اقتراحين متواضعين جدا للمجلس.

أولا، يجب حث الآلية على وضع قواعد إجرائية واضحة للإفراج المبكر وتطبيقها بشفافية بدلا من ترك هذا القرار الخطير بالإفراج المبكر للتقدير الشخصي بدلا من القواعد. فمصداقية الآلية وإرثها ومساهمتها في مكافحة الإفلات من العقاب على المحك.

ثانيا، يجب أن تتضمن القواعد الإجرائية المقترح وضعها شروطا لمنع المدانين بالإبادة الجماعية الذين يستفيدون من الإفراج المبكر من الانخراط في أنشطة تروج لأيديولوجية الإبادة الجماعية وإنكارها مستقبلا. ومرة أخرى، فإن القواعد الإجرائية للمحكمة الخاصة لسيراليون تصلح لأن تكون أفضل الممارسات. ونحن لا نطلب إعادة اختراع أي شيء. وبدلا من ذلك، نعرض أفضل الممارسات هذه للنظر فيها وتنفيذها.

أود أن أختتم ملاحظاتي بتقديم الشكر للرئيس وللمجلس مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة لشرح شواغلنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.